مصراً للحزب الوطنى الاتحادى السودانى 1952 - 1969 -

د/ مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين

أعلنت الأحزاب السودانية عن نفسها في الفترة ما بين سنة 1944.
1945، وكانت الأحزاب السودانية تنقسم إلى قسمين، الأحزاب الاستقلالية
التي تنادي بانفصال السودان عن مصر، والأحزاب الاتحادية التي تنادي
بوحدة وادي النيل، وهي حزب الأشقاء، وحزب الاتحاديين، وحزب الأحرار،
وحزب وحدة وادي النيل، وحزب الجبهة الوطنية. وقد انضمت كل الأحزاب
الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952(1)،
ورغم اختلاف الأحزاب الاتحادية حول الكيفية التي يتم بها وحدة وادي
النيل، إلا أنها كانت متبقية في الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان (2).
وي металл حزب الأشقاء هو أكبر الأحزاب الاتحادية، ويمتاز أعضاؤه
بالقوة والمهارة والمناورات الحزبية، مما أكسبه شعبية كبيرة في السودان,
حتى أصبح هذا الحزب هو المسيطر على الحركة الوطنية في السودان منذ
نشأته وحتى أندمجته في الحزب الوطني الاتحادي (3). وعندما وجدت
الإدارة البريطانية في السودان ارتباط الأحزاب الاتحادية بمصر، عملت
الإدارة البريطانية على تكوين أحزاب في السودان ترتبط بالإدارة
البريطانية، لتكون بمثابة تريف مضاد للحركة الوطنية السودانية مثل حزب
الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي، وغيرهما من الأحزاب التي أطلقت
على نفسها الجبهة الاستقلالية(4).

(4)
ويذكر السيد عبد الرحمن المهدي: "أن حزب الأمة لم يكن مبراً من الأخطاء، فمن أخطائه البارزة، أنه في بعض الظروف بالغ أكثر مما يجب في مهادنة الإنجليز، وقد تبرم شباب الحزب من سياسته المهدنة هذه" (9).

وعند نهاية يوليو 1951 وصلت المفاوضات المصرية البريطانية حول السودان إلى طريق مسدود، خاصة بعد أن ألقى وزير الخارجية البريطاني بيانه في مجلس العموم يعلن فيه: "معارضة بريطانيا لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري" (10). مما دفع النحاس باشا ليبعث أمام البرلمان المصري: "أنه مدام السعي المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد أن الأوان لأن تقي الحكومة بالوعد الذي قطعته على نفسها فستتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة 1936، واتفاقية 19 إبريل و10 يوليو سنة 1899 بشأن إدارة السودان" (11). وعلى الرغم من أن إعلان الحكومة المصرية الخاص بإلغاء اتفاقية 1899 ومعاهدة 1936 قبيل الترحاب من جانب جميع الأحزاب السودانية، فقد أكد الحاكم العام أن واجبه هو حكم السودان، طبقا لهذه الاتفاقيات، وأنه سيقوم بشدة أي محاولة للتدخل في نظام الحكم القائم في السودان (8). وبعد تولى الهلالية باشا رئاسة الوزراء في مصر فإن الموقف المصري قد تثير، وبدأت الحكومة المصرية تشعر بأنه لابد من التشاور والتفاوض والاختلاف، ومع السيد عبد الرحمن المهدي خاصة بعد إعلان الحكومة المصرية الخاص بإلغاء اتفاقية 1899 ومعاهدة 1936، وظل الهلالية في تفاوض مستمر مع الاستقلاليين، واستقبل السودان الثورة المصرية باهتمام بالغ، كما استقبلها استقبالاً حسناً لا لمجرد أنها ثورة على نظم وحكم، ولكن لأن على رأس الثورة رجلاً يعرفه السودانيون معرفة تامة، ويكاد يكون صديقاً شخصياً لكل سوداني..."
زار مصر وهو اللواء محمد نجيب (10). وكان هدف محمد نجيب الأول هو توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد حتى تجتمع كلمتهم على رأي واحد لمواجهة الجانب البريطاني، وقد وافقت الأحزاب الاتحادية على ذلك، وفوض محمد نجيب لجنة ثالثة من الدوائر أحمد إسماعيل وخضر حمد وميرغني حمزة وجاء في قرار تفويضهم هذه الكلمات: "أقبل قيام الحزب الواحد بأي وضع برئيسي الثلاثة". ووقع رؤساء الأحزاب الاتحادية على هذا التفويض، كما وقع معهم محمد نجيب وصلاح سالم وحسن ذو الفقار صبري، وينذر خضر حمد عضو اللجنة الثلاثية في مذكراته: "لقد كان الخلف على أشد بين طرف الأشقاء، طرف يمثله الأزهرية ومبارك زروق وبحي الفضلي، وطرف يمثله محمد نور الدين وخضير عمر (11)

وكانت المشكلة الكبرى هي كيف يتم اللقاء بين طرف الأشقاء؟ أما الأحزاب الأخرى فلم يكن بينها وبين بعضها خلاف كما أنها لم تكن مختلفة مع طرف الأشقاء، وكانت المساعي تسير ثم تتعثر، وكان الحديث بينهم حول الانتخابات التي سنواجهها ويفق فيها أمام حزب الأمة كتلة موحدة وتدارسا جميع الاحتمالات وكلها تدلنا على أننا سنفشل إذا دخلنا تلك الانتخابات مختلفين، وقامت عدة محاولات لإعادة حزب الأشقاء إلى سابق عهده لأنه أقوى أحزاب الوحدة ولكن فشلت كل المساعي بسبب ثبات كل طرف على موقفه وكان أكثر أعضاء الكتلة تطرفا في الخصومة أثينهما يحيى الفضلي وخضير عمر وتم تكوين لجنة للمصالحة بين طرفى الأشقاء شارك فيها اللواء محمد نجيب الذي زارنا في قندق سميراميس، وكانت جلسة مبارة تحدث فيها محمد نجيب بإخلاصه المهود وتأثيره السواداني المخلص المشفق وناشد الجميع أن يلتزموا وأن يوجدوا كلمتهم وندد بالفقرة ونتبأ سلفا بالفشل الذي ستمتنى به الأحزاب الاتحادية إذا ما دخلنا المعركة القادمة ونحن على غير اتفاق."

- 131 -
ويذكر خضر حمد أيضا: أنه بعد انتهاء الاجتماع اجتمعت اللجنة الثلاثية المكلفة بتكوين الحزب الواحد وأخذنا يوما كاملا لم نخرج فيه من الغرفة التي جلسنا فيها إلى أن خرجنا بالمشروع كاملا بعد أن استعرضنا جميع الظروف والملاحظات التي حملت رؤساء الأحزاب إلى اتخاذ ذلك القرار الوطني الحاسم فيما يختص بحل أحزابهم وشيئاتهم ودمجها عن رغبة في حزب واحد تدوّن فيه المطامع والمظاهر والرياضات، ولقد أخذ على المشروع ملاحظتنا: أولهما أننا لم ندخل يحيى الفضلي وخضر عمر في لجنة الحزب الواحد التنفيذية وقد قصدنا هذا التصرف وكنا على اتفاق تام فيه ولم نقصد إقصائهمما عن لجنة الحزب تماما ولكن إلى أمد حتى تستقر الأمور لأن الحرب بينهما كانت مستمرة، وثانيهما أننا لم نضع اسم بابكر قباني في هيئة الحزب وبابكر له مكانه في حزب الأشقاء، وله جهاده مع إخوانه في مختلف الأحزاب فكان أمرًا غريباً لأن يكون في هيئة الحزب، والحقيقة أن إقصائهما لم يكن مقصودًا مطلقا ولا متعمدا ولكن عندما وصلنا إلى اسمه حمل إلينا الدردير أحمد إسماعيل حديثا عن إسماعيل الأزهرى وهو يتحدث معه في صدد لقاء طرف الأشقاء فذكر له أن نور الدين يشكو من نشاط بابكر، وكان بابكر في مصر في تلك الأيام للعلاج وفهم الدردير أن الأزهرى حريص على أن يوفر لبابكر الراحة التامة في سبيله عن النشاط السياسي مراوعة لصحته، ولذلك رأينا نحن أيضا تمشيا مع هذه الرغبة أن نبعده، ولكن كان هذا الإبعاد مثار ثورة كإبعاد يحيى الفضلي وخضر عمر (12)، وقد ذكر بابكر: أن الأمر لم يكن موضوع المرض ولكن كان المقصود هو تحويل حزب الأشقاء لأن لديهم خبرة واسعة بالعمل السياسي وله شعبية كبيرة في السودان، وكان لصلاح سالم وعبد الناصر صلة أكبر بالدردير وميرغني حمزة وخلف الله خالد ضغه لهم صلاح سالم ومكمهم من الحزب الجديد، وعملوا على القضاء على
الأشقاء وأتباعهم وشعبتهم، وغضب الناس في السودان لتلك الزعامة الجديدة ولولا وطنية الأشقاء الأصليين لأنهزم الحزب في الانتخابات، ويوم أعلن قيام الحزب الوطني الاتحادى جمع بابكر مجلسا في بيته من أتباع حزب الأشقاء وعمل مجلس الثورة وانطلاقوا إلى عبد الفتاح حسن فائد القوات المصرية محتجين على ذلك العمل، وقام عبد الفتاح حسن على الفور بالاتصال باللواء محمد نجيب ليبلغه رأى جماعة الأشقاء أو (مجلس الثورة) في الحزب الجديد (الحزب الوطني الاتحادى)، خاصة بعد ما شعر بابكر بوجود مؤامرة ضد حزب الأشقاء(12).

وذكر حضرموت حمد أيضا: "وعندما وصلنا إلى تكوين المكتب ترددنا كثيرا في تحمل المسؤولية واتفقنا على أن نترك الأمور لهذه الهيئة أو لجنته التنفيذية بعد أن نجمعها... وأن نتنبأ الهيئة العامة في أول اجتماع لها رئيس الحزب من بين أعضائها وأن نترك للجنة التنفيذية انتخاب نائب الرئيس والسكرتير ومساعده وأمين الصندوق، واتفقنا على هذا القرار وعلى أن نقدم التكوين جميعنا ما عدا انتخاب المكتب خوفا من إثارة الخلاف عن طريق التمثيل في المكتب... وفي مساء اليوم الثاني لاختيارنا اجتمعنا في منزل اللواء نجيب في الزيتون، وحضر جميع الإخوان المعينين بهذا الأمر وقبل أن نعرض عليهم ما وصلنا إليه اجتمعنا مع الرئيس نجيب وعرضنا عليه ما وصلنا إليه فإذا به يختلف معنا ويصر على أننا نجب أن ننتخب المكتب أيضا وكان يقول: إذا ترك هذا الأمر إلى أن نصل إلى السودان فستكون ذلك سبب خلاف كبير وأصر على أن تنتهي الفرسة ونقدم المشروع كاملا. فأخذنا نفكر ومنا اللواء نجيب واتهننا سريعا إلى اختيار إسماعيل الأزهري للرئاسة، فكان إسماعيل الأزهري لا يمكن أن يختلف عليه في الزعامة اثنان، ومحمد نور الدين للكتلة، وخلف الله أمينا للصندوق، ووقفنا عند السكرتير وذكر دردير أحمد إسماعيل اسمى ونحن
نعد المشروع ولكن رفضت وصرفت النظر عن الأمر كله، ولكن عند اجتمعنا مع الرئيس نجيب كنا نفكر في أن يكون السكرتير مبارك زروق ولكن أخبر رأي بأن نور الدين لن يقبل أن تكون الرئاسة والسكرتارية لجناح أزهري وإذا أخذنا واحد من جناح نور الدين فسيكون الاعتراض نفسه قاتما وليا اعثنا الديل شدد الرئيس نجيب في أن أتولى السكرتارية واختار السكرتيرا والطيب محمد خير مساعدا وخرجنا للمجتمعين وبعد المقدمة قرأت عليهم المشروع كاملا وباركه الجميع وكان الرئيس أزهري أول المباركين وأول من رفع يده بالنافحة، وحملت أسلاك التليفونات هذه النتيجة إلى أم درمان، ولكن تغلبت أخيرا المصلحة العامة على هوى النفوذ واستطعنا أن نعمل وأن نبدأ الاستعدادات لتكوين الحزب والدعوة للاتفاقية "(14)".

وبعد اتفاق كافة الأحزاب الاتحادية على الاندماج في حزب واحد وصدور البيان وقراءة الفاتحة حدثت مفاجأة إذ أحدثت مناقشة في أحد أركان الفندق وكانت مناقشة عنيفة كادت تؤدي بالاتفاق الذي توصل الجميع إليه، ولم يكن هذا الخلاف إلا حول تسمية الحزب الجديد، لقد كان يتحطم كل شيء وكاد الكثيرون أن يفقدوا عقولهم لقد عاد كل فريق يصر على أن يشمل الاسم الجديد للحزب على كلمة تشير إلى اسم حزبه القديم، فهذا يريد ويسبب على كلمة "الإخوان" أو كلمة شقيق على الأقل أو أحد مشتقاتها في اسم الحزب الجديد، وهذا يصر على ضرورة الإشارة إلى كلمة "الاتحاد" رمز حزبه، وثالث يصر على أن تشمل التسمية كلمة وطنية أو وطنية أو أحد مشتقاتها، ونا اشد الخلاف فكر صلاح سالم في الاستعانة بالمجمع اللاهوتى ومطالبتهم بعقد جلسة طارئة ليساهم معه في حل هذا الإشكال الخطير والذى يهدف بنسف كل أمل وهو تجميع أسماء الأحزاب الاتحادية في اسم واحد، ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولًا من الأحزاب
وئيسى الجميع اتفاقهم حول ترك كل أمر يتعلق بالحزب الجديد إلى اللجنة الثلاثية. وبعد ساعات طويلة شاقة للهم الله سبحانه وتعالى الجميع السداد والتوقيع وتم الاتفاق إلى ترك هذا الأمر أيضا إلى اللجنة الثلاثية، وفعلا اجتمع شمل الجميع وكان توحيد هذه الأحزاب في حزب واحد وهو الحزب الوطني الاتحادي قد وضع لبنة قوية في سبيل الوصول إلى الاتفاقية وتحقيق الغرض الرئيسي من ورائها وهو إخراج الإنجليز من السودان، وتملاء الكثيرون خيرا بهذه الخطوة الباهرا التي حسمت صراعات بين رجال آمنوا بمبدأ واحد وفكرة واحدة. ولكن العارفين بدفاتر الأمور والمتمتنين لأحوال السودان لم يستطيعوا منذ اللحظة الأولى كتمن مخاوفهم وشكوكهم حول استمرار كيان هذا الحزب الجديد سليما لوقت طويل. وكانت وجهة النظر المصرية حول هذا الموضوع أن استمرار هذا الحزب (الحزب الوطني الاتحادي) يكين أنه الوحد ولو بشكل صوري ظاهر، وللو نشر واحد. سيكون نصرًا عظيمًا ضد الإنجليز الذين استعدوا لبدء المفاوضات.(16).

واجتمع ممثلو الأحزاب السودانية مع اللواء محمد نجيب الذي عرض عليهم نقط الخلاف التي ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية، واتفقت كلمتهم جميعاً لمواجهة الجانب البريطاني في المفاوضات على عدم قبول الجنوب عن الشمال، ولجنة الحاكم العام، والسودنة كحل نهائي لا يمكن الرجوع عنه، وجلاء الجيوش الأجنبية عن السودان، فوحدة السودان في نظر الحكومة المصرية وديعة لا يمكن التهوار في أمرها (16). وفي 12 فبراير 1952 وبعد مفاوضات استمرت ثلاثة أشهر ونصف بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية أمكن التوقيع على اتفاقية حق تقرير المصير للسودان والتي وصفت آنذاك بالاتفاقية المستحيلة (17).
واجتمع محمد نجيب مع قادة الأحزاب الاتحادية قبل سفرهم إلى الخرطوم، وطلب منهم أن يصححوا الأخطاء التي حدثت، وأن يشرحوا الموقف حسب الظروف وطلب منهم العمل على تهدئة الأحوال في السودان.(18)

وُجِرَت الانتخابات لأول برلمان سوداني في نوفمبر 1953 على ضوء اتفاقية السودان بين دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا، وقد أحاطت بها ظروف وملايينات متعددة لأنها كانت تعني في المقام الأول تقرير المصير لشعب السودان بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال. فكانت أول انتخابات برلمانية تشهدها السودان، وقد خاض الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهرى المعركة الانتخابية تحت شعار "وحدة وادي النيل".(19)

في حين خاض حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية المعركة الانتخابية تحت شعار "السودان للسودانيين"، وهاجم الاتحاديون هذا الشعار، ووصفوه بأنه "كلمة حق أريد بها باطل" وأن حزب الأمة ينادي باستقلال السودان عن مصر، لتمكين بريطانيا من السيطرة على السودان. وأن هذا هو الاستقلال الذي يسعى إليه حزب الأمة(20)، كما اتهمت مصر كل سوداني ينادي بالاستقلال بأنه أجير الاستعمار البريطاني كما اعتبرت بريطانيا دعاة الوحدة من الحزب الوطني الاتحادي أجزاء الاستعمار المصري(21).

وكانت معركة الانتخابات معركة حامية حقاً نزلها الإنجليز بكل قوتهم في الشمال والجنوب، ووقفوا إلى جانب كل حزب أو فرد يعمل ضد مصر وضد الحزب الوطني الاتحادي (22)، وحدث تبادل الاتهامات بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. وتطور الموقف وأصبحت البلاد على شفا حرب أهلية (23)، وأرسل حزب الأمة مذكرة شديدة اللهجة إلى اللجنة التي تشرف على الانتخابات مؤكداً لها: "أن الأمور تسير من سوء إلى أسوأ".
ولا يشك عاقل بأن الحكومة المصرية قد بذلت المال للحزب الوطني الاتحادي (24).

واستمرت جهود إنجلترا ومصر في اجتذاب الناخب السوداني كل إلى صفه، حتى أجريت الانتخابات والتي بدأت في الثاني عشر من نوفمبر 1953، وكان على إنجلترا ومصر والأحزاب السودانية أن تنتظر إعلان نتائج أول انتخابات برلمانية تجري في السودان، والتي تقرر إعلانها يوم 29 نوفمبر (25).

وكان الاتحاديون في الخرطوم يفطنون إلى حقيقة ما سيحدث في انتخابات الجنوب قبل إجرائها بوقت طويل ويخشون من ضياع كل الدوافر هناك والتى تمثل حوالي ربع مجموع الدوافر كلها، ولذلك اتفق الحزب الوطني الاتحادي سرًا مع 12 مرشحا جنوبيا كانوا يؤمنون بمبادئهم الاتحادية على أن يتقدموا للانتخابات كمستشارين ويفخرون صفتهم الاتحادية، وفي الوقت نفسه وضع هؤلاء المرشحون على وثائق انضمامهم سرًا للحزب الوطني الاتحادي على أن يعلنوا مبادئهم الاتحادية فور نجاحهم في المعركة الانتخابية ونجحوا لهم بهذه الوسيلة في الانتخابات دون أن يتعرض لهم الإدارة البريطانية هناك لأي شيء، ولعيب إعلان نتيجة انتخابات دوائر الجنوب أعلنت اللجنة الدولية عدم فوز أي مرشح اتحادي في الجنوب، وجاء هذا قبل اجراء الانتخابات في الشمال بيوم واحد، فهَزَّ الفرح الحاكم الامام ولم يطق أن ينام قبل أن يتشفي في مصير وفي الحزب الوطني الاتحادي وفِي مندوب مصر عبد الفتاح حسن، فاستدعاه في نفس الليلة في قصره، وقال الحاكم العام لمندوب مصر: «ألم أقل لكم أني المصريون أنه لا يوجد أي نصير في هذه البلاد لفكرة الاتحاد معاكم؟ لم تصدقون طويلا، ونحن نطمئنكم على الحقائق في هذه البلاد وكتبنا تظنون أننا نغرر».
بكم، ما رأيكم في النتيجة التي أعلنتها لجنتكم الليلة حول نتيجة الانتخابات في كل دوائر الجنوب؟ وكان عبد الفتاح حسن قد علم قبل وصوله لسراي الحاكم العام بدقائق بالبيان الذي أذيعه الحزب الوطني الاتحادي ضرور إعلان نتيجة الانتخابات هذه، والذي جاء فيه نباً فوز الحزب الوطني الاتحادي بأكثر من نصف الدوامات هناك، وهؤلاء الذين كانوا قد أخفوا احترامهم وتقدموا كمستقلين حتى يتفادوا ضغط الإدارة، كما أذاع الحزب نصوص البرقيات التي وصلته من النواب الفائزين وأعلنوا فيها أنضمامهم إلى صفوف الحزب الوطني الاتحادي، وكان عبد الفتاح حسن قد علم بكل ذلك قبل وصوله السراي فأجاب الحاكم العام على سؤاله بما يلي: "إن حديث معاليك محتمل ولكن سمعت عرضا قبل وصولي إلى معاليكم بدقائق بياننا صادرا من الحزب الوطني الاتحادي يقول: إن اثنا عشر نائبا جنوبيا أعلنا أنضمامهم إليه." ما أن علم الحاكم العام بهذه الحقيقة حتى عقد في تلك الليلة اجتماعاً ضم كل مستشاريه ولم يغمض أحد جفن في قصر الحاكم العام طوال ليلة Mr. William وفِي صبح اليوم التالي سافر وليم لوس بالطائرة إلى جنوب السودان، وعقد اجتماعاً فور وصوله إلى مدينة جوبا ضم مديرى المديريات الجنوبية، وقام بجولة في جميع أنحاء الجنوب استمرت أكثر من أسبوعين قبل فيها كل المرشحين الفائزين الذين انضموا للحزب الوطني الاتحادي، وهددهم بشتى أنواع العقاب والضغط، وحاول إغرائهم بكل ما يمكن من شتى وسائل الإغراء لكي ينسحبوا من الحزب الوطني الاتحادي وكل ما نجح فيه لوس في رحلته إنقاص عدد الدوامات التي فاز بها الاتحاديون من 12 دائرة إلى إحدى عشر دائرة (٣٧). وقامت القوات البريطانية بحرق منازل الجنوبيين الموالين للحزب الوطني الاتحادي، الذين استقبلوا صلاح سالم في الجنوب (٣٧).
وعاoverride لوس: أن مصر والحزب الوطني الاتحادي نجحوا في استخدام الدعوة ضد الاحتلال الأجنبي والميدية الثانية بشكل فعال ومؤثر مما جعل قطاعات كبيرة من الشعب السوداني ينحاز لمصر وللحزب الوطني الاتحادي على اعتبار أن الاحتلال الأجنبي والميدية الثانية أخطر من الوجود المصري في السودان (23). وذكر هولت "أن الناخبين لم يصوتوا لصالح الحزب الوطني الاتحادي حبا مصر ولكن كراهية للإنجليز" (24).

وقد أسفرت الانتخابات مجلس النواب عن فوز كبير للحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهري على ضعف مقاعد حزب الأمة، حيث نال الحزب الوطني الاتحادي واحدا وخمسين مقعدا، وحزب الأمة أثنتين وعشرين مقعداً، وحزب الأحرار الجنوبي تسعة مقاعد، والحزب الجمهوري الاشتراكي ثلاث مقاعد، والمستقلين أحد عشر مقعداً، ونال ممثل الجبهة المعايدة للاستعمار مقعدا واحداً (25). كما اكتسب الحزب الوطني الاتحادي انتخابات مجلس الشيوخ، حيث نال حزب الشيوخ الثلاثين المخصصه للانتخابات فاز الاتحاديون بأثنتين وعشرين مقعداً، في حين حصل حزب الأمة على ثلاثة مقاعد فقط، كما حصل حزب الأحرار الجنوبي على ثلاثة مقاعد والمستقلون على مقعدين (26).

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للإدارة البريطانية خاصة، لأنها كانت تعتقد أن غالبية الشعب السوداني لا يرغب في الاتحاد مع مصر بأي طريقة، وأعتبرت الحكومة البريطانية أن فوز الحزب الوطني الاتحادي هو بمثابة نكراً للجميل من الشعب السوداني تجاه الإدارة البريطانية، التي حاولت بشتى الطرق استمالة الشعب السوداني إلى صفها (27).

Mr.Eden وبعد نتيجة الانتخابات البرلمانية في السودان أعلن إيدن وزير الخارجية البريطانية عن انتقاده الشديد لوقف الحكومة المصرية التي
استطاعت التأثير على قرار السودانيين لصالح الحزب المؤيد لها والمدعمن بها، وهو الحزب الوطني الاتحادي، وذلك من خلال الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والإذاعة المصرية والوسائل الإعلامية الأخرى، وما قام به وزير الإعلام وشئون السودان في الحكومة المصرية (صلاح سالم) من جهود أثرت على عملية الانتخابات ذاتها لصالح مصر، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفاً عدائياً تجاهها (33). وأن المحاولات المصرية التي استهدفت التأثير على مجرى الانتخابات تمثلت في تقديم مصروفات مالية للسودانيين (34).

والرجح أن التدخل المصري جاء مساعياً للتدخل الإنجليزي في شئون السودان خاصة في الحملة الانتخابية، فكانت الدبلوماسية قدمت الأموال والرشاشة لأنصارهما، واستخدمت كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للتأثير على الحملة الانتخابية، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذي تريده، وأن مصر أنفقت الأموال الباهظة على الحملة الانتخابية لصالح الحزب الوطني الاتحادي، ويعترف صلاح سالم بحقيقة الموقف المصري تجاه الحملة الانتخابية، حيث يذكر في مذكراته قائلاً: "أعترف بصراحة أن هذا الموقف الواضح السافر للحكم الإنجليزي هو الذي دفعني لأن أقف بجوار الحزب الوطني الاتحادي المعتدى عليه بجواري وحاسي وعماسي، وموقفي هذا هو الذي خز في نفوس قادة حزب الأمة وانتقلت على أثره علاقات المودة والمحبة بيني وبين قادة الحزب" (35).

وفي جلسة البرلمان السوداني بتاريخ 6 يناير 1954 وبعد الإجراءات الخاصة بحلف اليمين، تقدم نواب الحزب الوطني الاتحادي باقتراح لانتخاب إسماعيل الأزهرى رئيساً للوزراء، واقترح الصديق المهدي رئيس حزب الأمة انتخاب محمد أحمد محجووب رئيساً للوزراء فنقل إسماعيل
الأزهرى 56 صوتاً ومحمد أحمد محجوب 37 صوتاً، وتم انتخاب إسماعيل الأزهرى كأول رئيس للوزراء في السودان، وأصبح محمد أحمد محجوب زعيمًا للمعارضة (36)، وكان الأزهرى الوزارة، ونجح ببراعة في أن يعين أعضاء حزب الأشقاء الذين تم استبعادهم من قيادة الحزب الوطني الاتحادى، كذلك احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية بجانب رئاسته للوزراء (37).

وحددت حكومة الحزب الوطني الاتحادى أول مارس 1954 موعدًا لإجراء مراسم الإفتتاح الرسمي للبرلمان في السودان، وقرر أن تدعو اللواء محمد نجيب لحضور هذه المناسبة، بالإضافة إلى عدد من مندوبي بعض الدول لزيارة السودان (38)، وأراد الأزهرى والحزب الوطني الاتحادى أن يعنى افتتاح أول برلمان سوداني ما يستحق من الاهتمام العربي والدولي، خاصة بحضور الرئيس المصري اللواء محمد نجيب (39).

ويذكر خضر حمد: "نزلت طائرة اللواء محمد نجيب واستقبل بالهتاف له، وكان أنصار الحزب الوطني الاتحادى يستقلون على ميدان المطار واستطاعوا أن يدخلوا إلى الطائرة، وكان حماسهم دافعا، ولكن كان واضحا أن كل من في المطار بعد ميدانه من حزب الأمة، وكان الاضطراب باديا على المستقبلي لنه من السؤالين ورجال الأمن فسألت: الدرديرى عثمان عن الخبر فلم يتكلم، ولكنه أخرج لي من جيبه سبع رصاصات وكان هذا كافيا لتصوير الموقف (40).

وكان أنصار حزب الأمة، يشعرون بمزارة شديدة بسبب هزيمتهم في الانتخابات فانتهزا هذه الفرصة لحشد مؤيديهم، فكان نتيجة إعلان أول مارس عطلة رسمية وجود تجمعات هائلة في شوارع الخرطوم، وأخذت أعداد كبيرة من المواطنين - يبلغ عددها عشرة آلاف تقتربًا أغلبها من الأنصار تحاصر طائرة اللواء محمد نجيب في مطار الخرطوم (41). قلب
ينتظر حزب الأمة أن تتربع مصر والأغلبية الاتحادية من الحزب الوطني الاتحادي على عرش القرار البرلماني، فاختاروا موعد الاحتفال بمناسبة أول برلمان سوداني للتعبير عن رغبتهم، وعن ثقلهم أمام الرئيس المصري محمد نجيب وأمام كل ضيوف السودان الذين دعوا لحضور ذلك اليوم الخالد، فخلدوا بمذبحة سوداء على مرأى ومسمع من العالم (42).

وذكر أحمد حمروش: "أنه لم تكن زيارة نجيب للسودان مناسبة في موعدها لا في مصر ولا في السودان، من حيث الصراع على السلطة في مصر والمشاكل في السودان، نتيجة خروج حزب الأمة مهزمًا في الانتخابات فكان الموقف متفجراً في السودان لاتهام حزب الأمة مصر بتدخلها في الانتخابات للتأثير على الناخبين لصالح الحزب الوطني الاتحادي (43).

وعاد اللواء محمد نجيب إلى مصر في اليوم التالي في 2 مارس 1954، وتم تأجيل افتتاح البرلمان لمدة عشرين أيام، وتم إعلان حالة الطوارئ في البلاد (44)، ومن ثم افتتح البرلمان في 10 مارس بدون أي مظاهر احتفال (45).

كان من المفروض أن تمضي الأمور إلى طبيعتها وتصب إلى نتيجة للاستفتاء تأيد الاتحاد بين مصر والسودان وقد قامت بالفعل، ولا يت Bark أثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدي إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات، لكن الموقف الداخلي في مصر هو الذي أثر على الموقف في السودان (41)، فقد أدى الخلاف الذي وقع بين اللواء محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى إقالة اللواء محمد نجيب من كافة مناصبه، وما أن داع خبر إقالة اللواء محمد نجيب حتى اهتز السودان وثار نواب الحزب الوطني الاتحادي (46).
وتساءلوا كيف يحدث ما يحدث دون أن يكون لنا رأي نحن الذين نسعى إلى تحقيق الاتحاد مع مصر؟ (47) وأكد خضر حمد سكرتير الحزب الوطني الاتحادى في تصريح له في جريدة السودان الجديد: "لا وحدة ولا اتحاد مع مصر بغير نجيب". وكان لهذا الخبر أثره في مصر، كما عمت الظهارات في شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان.

واجتمعت لجنة الحزب الوطني الاتحادى وهيئتها لدراسة الموافقة واتخاذ ما يجب اتخاذه من أعمال سريعة. وكانت هناك فكرة لأن يذهب وقد من الوزراء إلى مصر لمحاولة تسوية الخلاف ورؤى أخرى ألا يظهر بالحكومة في مثل هذه المشاكل، وأن يكون الوفد من الحزب الوطني الاتحادى. واجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادى في منزل الرئيس إسماعيل الأزهرى، واستعرضت الموافقة من جميع نواحيه، وانتهت إلى أنه لابد من قيام وقد يشرح الموافقة وخطورتها ومحاولة معالجة الأمر مهما كان، ولا علاج كما يقول غير عودة نجيب مهما كانت الظروف والأوضاع وذلك لتحرير الحالة مما سيعود حثما إلى انهيار العهد الحاضر بالسودان تبديلا لا يتفق والمصلحة العامة، وقرر الاجتماع بالإجماع إرسال وقد بأسرع فرصة ممكنة من خضر حمد السكرتير العام للحزب الوطني الاتحادى ومحمد أحمد المرشد ويعين عثمان ويعين الفضل ويعين أمين حسين (48)، كما أوضح متحدث من الحزب الوطني الاتحادى سر اهتمامهم بمصر فيما يجري فيها فقال: "نحن نهمنا أمير مصر كثيرا، لأن مصالحنا ارتبطت بمصر أكثر من غيرها من بلاد العالم، وبعد عامين سندخل إلى صناديق الانتخاب لنتخوت بين الاتحاد أو الاستقلال، ولذلك ننتمي بما يجري في مصر أكثر من اهتمامنا بأي بلد من بلاد العالم، وكل ما نأمل أن ينتصر الشعب المصري أولا وأخيرا". (49).
وكان اللواء محمد نجيب قد أصبح رمزاً للوحدة عند السودانيين، فهذه خدمته الطويلة هناك وقربته وعلاقته الوثيقة ومعرفته بالكثير من السودانيين جعلته منه شخصية محبوبة في السودان؛ ولهذا كان يتمتع بشعبية كبيرة في السودان (49)، كما يذكر محمد عمر بشير "أنه نتيجة لإبعاد اللواء نجيب الرئيس المصري المحبوب لدى السودانيين والذي يمت إلى السودان بصلة الدم، أدى ذلك إلى تغيير موقف أولئك الذين كانوا يدعون للوحدة مع مصر (50). كما تعتبر جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن في ذلك الوقت أن عزل اللواء محمد نجيب مأساة لكل سوداني (49)، وفي رسالة بث بها المنفوض التجاري البريطاني في الخرطوم إلى ولي موريس مدير الإدارة المصرية في وزارة الخارجية البريطانية بعد إبعاد نجيب: "أنه هذه الأحداث أدت إلى انخفاض أسهم مصر في السودان وأصبح الحاكم العام في موقف أقوى في مواجهة الأزهرى والحزب الوطني الاتحادى... وبدأ الاختراق المصري للسودان يتراجع " كما بث السودانيون ربع مليون برقة احتجاج واستنكار إلى مصر" (50).

ويؤكد سير قوين برل Sir.Bell أحد الإداريين البريطانيين في السودان:
" بأنه اعتقال اللواء محمد نجيب في نوفمبر عام 1954 وتحديد إقامتته كان بمثابة المصمّر الأخير في نعش الوحدة " (50)، ويؤيد بيتر بيكولد Peter Becstold هذا الرأي " بأنه في أعقاب اعتقال اللواء نجيب تحول الأزهرى والحزب الوطني الاتحادى عن فكرة الاتحاد مع مصر" (50).

وسافر الأزهرى على رأس وفد من الحزب الوطني الاتحادى إلى مصر محاولا إقناع اللواء محمد نجيب من المحاكمة التي أشارت إليها بعض الصحف وردتها بعض الدوائر، وأجتمع الأزهرى مع عبد الناصر وتم الاتفاق على إغلاق هذا الموضوع نهائيًا، وعدم تقديم اللواء محمد نجيب للمحاكمة (51).

- 144 -
كما أن سياسة صلاح سالم التي انتهجها في السودان، والتي اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقترب بعض المناضلي السودانيون على حساب الآخر، ومؤقتًة من نجيب وتهجيم الشخصي على محمد نجيب كان لها أكبر الأثر في تفاصيل الموالين لصحراء الحزب الوطني الاتحادي، وتحولهم عن طريق الوداع، وراءت جهود صلاح سالم بالفشل لتحلية شعبية إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي بتأليب أتباعه وأهل الجنوب عليه، ومساندته لنور الدين الذي لم تل شخصيته نفس وزن شخصية الأزهري وشعبته (79). ويذكر السير قوين بل: "إذا صح القول بأن هناك رجلاً واحداً أسهم بقدر واعظ في إضعاف قضية مصر في السودان وسعها الدعوة لتحقيق الوداع بين مصر والسودان، فذلك الرجل هو الصاغ صلاح سالم، الذي أخطأ في غم العقلية السودانية كما أخطانا قبله، ولم يتم اعتباراً لتطورها واستيعابها لما كان يجري في العالم حولها من أحداث " (80).

ويذكر عبد اللطيف البغدادي: "وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها صلاح سالم قبل الانتخابات، فإنه وقع في كثير من الأخطاء بعد نجاح الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات، فقد أصابه الفساد بعد نجاحه في هذه الجولة، فبدأ يعامل الزعماء السودانيين بنفس الأسلوب الذي عاملهم به قبل نجاحه، كما أنه كان يتمتع بطبيعته كرجل عسكري على رجال السياسة السودانيين، وكان يرى أن عليهم أن يسوعوا ويطيعوا له مما أدى إلى استياء الكثير منهم من هذه التصرفات " (81).

كما عمل صلاح سالم على الوقاية بين إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي والسيد على الميرغني زعيم طائفة الختمية، فقد جاء في خطاب صلاح سالم إلى السيد على الميرغني: فهل يرضى مولانا
عن الخلافات الشديدة التي تجري الآن حول إدخال عناصر جديد في الحزب الوطني الاتحادي أو عدم إدخالهم؟ فهذا يقلل بقروية الختمية في الحزب، وذلك يقول لتقواء عناصر الثقفين، وذلك يسعى لتقواء أنصاره في حزب الأشقاء جناح كذا، ورابع يقوى الجناح الآخر، إلى غير ذلك من الخلافات التي إن تركت وشأنها لأدت حتما إلى انهيار في الحزب، وكسب مؤكد للذين يتريصن بكم الدوافع، ولم ينسوا بعد مرارة الهزيمة والفشل. وعلى أثر ذلك صدر بيان من السيد على الميرغني بعدم عقد الاجتماعات السياسية بمنزله أو الزج بجماعة الختمية في معركت الصراع الدائر بين الأحزاب (10).

ويذكر الدكتور عبد العظيم رمضان: "أن صالح سالم لم يكد يتبع إنشايل الأزهر والحزب الوطني الاتحادي على شعار الاتحاد مع مصر، حتى توهم أنه يتعامل مع حزب من الأحزاب المصرية التي ألغتها ثورة 23 يوليو، فلم يتردد في الدخول في صراع شديد مع إنشايل الأزهر، وحاول تأليب بعض أعوانه عليه، كما عمد إلى استخدام الأموال وسيلته للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأخلاق، لكن إنشايل الأزهر واجه التحدي بأسلوب مثير حيث خلط في الجماعية: "إن لحم أكتافى من مصر، وقد دخلتها لأبسا حذاء كاوش، ولكن هل يرضيكم أني يحكمنا صالح سالم والمسكر؟ دلوق مصر وصرخت الجماعية لا... لا... أدى كل ذلك إلى نصف الثقة بين الزعماء السودانيين والحكومة المصرية بعدما أصبح هؤلاء ينظرون إلى الحكومة المصرية وصلاح سالم نظرة توجس فهي تمتلك أن تحرك أعداءهم بالأموال (11).

وأتى تدهور العلاقات بين مصر والحزب الوطني الاتحادي إلى أن قدم بعض النواب من الحزب الوطني الاتحادي اقتراحًا بأن يعرب البرلمان عن...
أسفه لنتحية محمد نجيب، والأحكام التي صدرت في مصر ضد الإخوان المسلمين، ومطالبة الحاكم العام بالتدخل لتفعيل الأحكام، ولكن الحاكم العام رفض أن يناقش البرلمان السودانى هذا الاقتراح طبقاً لدستور الحكم الذاتي وصلاحيات الحاكم العام، لأن المشروع يعد تدخلاً لا مبرر له في الشؤون الداخلية لحكومة خارجية(22).

وهذا يشير التقرير السرى المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من اللواء صالح حرب بأنه: "أصبح كل من يتكلم عن الاتحاد مع مصر ينتهج بالخيانة في حق الوطن، وهذا أجمعه جميع الهيئات في السودان أنه لا مكان لإصلاح الأمور بين مصر والسودان إلا إذا كانت الخطوة الأولى إخراج صلاح سالم من حكومة مصر...أما عن تحليل لجان الحزب الوطني الاتحادى إلى نقطة ارتكاز للفكرية الاتحادية فإن الأزهرى قد شل جميع تلك اللجان" (23).

وفي نفس الوقت كانت الضغوط تتزايد داخل البرلمان السودانى والحزب الوطني الاتحادى من أجل توزيع عادل للياب النيل بين مصر والسودان، ونتيجة لذلك تصاعدت الشكوك وسط مجتمع السياسة السودانية حول أهمية الحزب الوطني لتحقيق هذا الهدف، فالروابط المالية والسياسية والتنظيمات الوطنية بين القيادة العليا للحزب الوطني الاتحادى والنظم المصري كانت تثير شكوكاً قوية حول قدرة هذه القيادات على مواجهة أرائهم تعمتها، وعبرت هذه الشكوك عن نفسها بشكل جلي في استقالة ثلاثة من الوزراء الأسبان من الحزب الوطني الاتحادى، وكان من بينهم وزير الدفاع ووزير الزراعة والري، والمعروفان بمواقفهم الوطيدة بالسيد على الميرغني وطائفة الخديوية، وكان الوزراء قد حذروا من ضعف الحكومة وترديها في مواجهة ضغوط الحكومة المصرية، وارجعوا…

-147-
استقالاتهم إلى طفيان النفوذ المصرى داخل الحزب الوطنى الاتحادى، وضعف موقفه حول مياه النيل، ونتيجة لكل ذلك، بالإضافة إلى الخوف من استقالات أخرى أجبر الحزب الوطنى الاتحادى على تبني موقف صلب في الجولات الأولى لتفاوضات مياه النيل (16).

وكان وفق من حزب الأمة قد سافر إلى إنجلترا، وطلب الصديق المهى من المستمر ليويد وقف تدخل المصريين في شؤون السودان، ونصب لويد ممثل حزب الأمة بأن تستغل المعارضة موضوعات بكرار الأسئلة البرلمانية، حتى تكون الحكومة مجبرة على اتخاذ موقف مع الاستقلال أو ضد مصر، والأدوات التي تستغل لهذا الغرض هي تكرار الأسئلة حول مياه النيل (17). وبعد عودة وفد حزب الأمة من إنجلترا قام بعض الأعضاء من حزب الأمة بمهاجمة حكومة الحزب الوطنى واتهموا الحكومة بأنها تتهاون مع مصر في مياه النيل، وردت الكثير من النواب الأسئلة داخل البرلمان من نصيب السودان من مياه النيل، وطبيعة العلاقات مع مصر حول مياه النيل كما اتهم حزب الأمة الأزهرى بتقييده في مياه النيل كما أثار حزب الأمة النواب داخل البرلمان ضد مصر و ضد الحزب الوطنى الاتحادى (18)، وأدى ذلك إلى اتساع الجفوة بين الحزب الوطنى الاتحادى ومصر بسبب مفاوضات مياه النيل، ورغبة مصر في عدم إعطاء السودان كميات إضافية من المياه قبل إتمام السد العالي (19).

وعلى أثر هذا الهجوم على حكومة الحزب الوطنى الاتحادى داخل البرلمان قام إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ورئيس الوزراء في نفس الوقت بالاتصال بالمسؤولين في مصر وطلب منهم الإسراع بمفاوضات مياه النيل، وسافر السيد خضر حمد سكيرتير الحزب الوطنى الاتحادى ووزير الزراعة والري السوداني إلى مصر في شهر مارس 1955 لإجراء مفاوضات مياه النيل.
ويذكر خضر حمد في مذكراته: "وصلت القاهرة الساعة الرابعة مساءً، وكان في استقبال عبد الفتاح حسن، نائب عن صلاح سالم، وفي الساعة التاسعة مساءً تناولنا العشاء ومعنا صلاح سالم في منزل جمال عبد الناصر، وكان واضحًا من حديث الجانب السوداني أن الاستقلال هو الطريق السليم للاتحاد، وأن السودان الحر المستقل يستطيع أن يحقق الاتحاد مع مصر الحررة المستقلة، واستمر الحديث إلى الساعة الواحدة والنصف صباحًا، وكان صلاح سالم يحاول إقناعنا بالاتحاد، وأن أخطار الاستقلال كثيرة جدًا، وكان الرئيس جمال أغل حديثًا ولخص الوضع أخيرًا فيما جاء في الاتفاقية من حيث استفتاء السودان فن أن يرتبط بمصر أو يستقل وقال: إن علينا أن نقبل النتيجة. وسانتي صلاح سالم ما هو رأي لجان الحزب الوطني؟ فأخبرته بأن الأغلبية الساحقة تؤيد الرأي الذي ألقى به إسماعيل الأزهرى لجريدة الأيام، ولجنة واحدة فقط هي لجنة عطبرة تقول بالاتحاد، فكان رد صلاح سالم: "يجب ما فيشي فايده".

وحدث خضر حمد مع صلاح سالم عن النتائج المرتبطة على حل مسألة مياه النيل حالًا عادلاً، وطلب خضر حمد من صلاح سالم بأنه لا يريد أن يعالج المسألة من ناحيتها الفنية، لأن هذا الجانب له أهله من الفنيين وأنه لم يعد موضوعاً قنباً بقدر ما هو سياسي لإعداد تقرير لإعلانه داخل البرلمان، وقد وافق صلاح سالم على هذا الرأي وأيده وذكر المخاوف من الاستقلال، وقال: "إن الوضع بالنسبة لهم أحوج لأنهم في مصر مازالوا طلاب اتحاد"، وكان يبدو على صلاح سالم القلق وسانتي هل سمحت بقرار العشرة؟ فقلت لم أسمع به، فقد اجتمعوا بالأمس ليلاً فمن أين لي أن أعرف النتيجة الآن فقالت ما فيشي فايده" (٨٧).
أما عن لجنة العشرة فقد كان الحزب الوطني الاتحادي قد كون لجنة من عشرة من النواب لوضع الصيغة التي يتفقون عليها لتحرير المصير لتقدم الهيئة الحزب ولجنته البرلمانية، وسميت لجنة العشرة وهي مشكلة من عشرة أعضاء من الحزب الوطني الاتحادي لتحديد مستقبل العلاقات بين مصر والسودان، وقررت لجنة العشرة مساء 31 مارس 1955 استقلال السودان وسيادته التامة (19). كما اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي يوم 7 أبريل فايدت قرار لجنة العشرة وقررت أيضا أنه يجب أن تحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل عن طريق تسيير المصالح وبواطعة اتفاقيات رسمية بين الحكومتين، وأصدر البرلمان السوداني قرارا مسيرا إلى قرار لجنة العشرة بأن الأمر (تحرير المصير) لا يدعو إلى إجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم في السودان، وأنه يعتبر أن جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان استقلالا للسودان (20).

ويذكر خضر حمد: "وفي أثناء المفاوضات حول مياه النيل في القاهرة كنت قد أحضرت معي من السودان قصيدة للشاعر أحمد محمد صالح عنوانها ( إلى نجيب في عيلاته) (21)، بغرض أن تكتب بخط جميل وأعمل لها لوحة، وفي أثناء وجودي في ورشة الأكالاسيه حضرت النبابة العسكرية وبدأ المحقق يسألني عن القصيدة فأخبرته بأصلها وأنها من نظم الأستاذ أحمد محمد صالح وأنني معجب بها لسببين أوهما: لأنها من جيد الشعر، وثانيهما: لأنها شاء على نجيب وهو رجل يهمني شخصيا; لأنه صديقى وأن هذه القصيدة نشرت في السودان مرتين وأذيعت كذلك ووجدت قبولًا من جماهير الشعب السوداني، وقصصت عليه قصة كتابتها وكيف ذكرت في عمل لوحة لها هنا لتنطبع منها الصور الملونة في السودان، وقال المحقق إنها في الأصل إساءة لرجال الثورة، فقلت إنها في الأصل شاء على محمد
نجيب، والتمريض جاء عرضاً، فقال إنها تسيئ للعلاقاَت بين القطرين، فقلت هذا خطأ في علاقات مازالت حسنة، والقصيدة نشرت مرات وأدعت، فقال: "لا ترى فيها إساءة للرجال الثورة؟"، فقلت: ليس ذلك المهم عندي، ولكن المهم هو ما فيها من ثأر على محمد نجيب، وأنا لست ناظر القصيدة حتى أضع ما أريد وأحذف ما أريد، فسأل عن أثرها في الشعور العام في مصر؟ فقلت: وما علاقة الشعور العام في مصر بها؟ أريد هذه المسألة إلى أزمة أحدثت بواجهة ثبات بين القاهرة والخرطوم "(73)

وماترك الأمر واتصلت بصلاح سالم فكان في اجتماع مع مندوبيون من سوريا، وسافرت إلى السودان وكان في توديع محافظ القاهرة مندوبياً عن الرئيس عبد الناصر، وأطلعت الرئيس إسماعيل الأزهرية على كل شيء وذكرت له كل ما حدث من تحقيق، وأبدعت رغبتها في ألا تذهب لفاوضات مياه النيل بالقاهرة ولكنه لم يوافق، وطلب مني أن أعمل على أخذ الوفد السوداني وأن أسرع بتحديد الموعد الجديد للمفاوضات، واتفق الجميع داخل الحزب الوطني الاتحادي على إنهاء المفاوضات سواء كان ذلك بالاتفاق أو بالخلاف النهائي، كما تم الاتفاق على عدم ربط السد العالي وتسييس المياه، أو السد العالي وخزان الروصيرص" (73).

وفي أثناء مفاوضات مياه النيل إذ بصحف القاهرة الصادرة في 8 أبريل 1955 تؤكد على فشل المحادثات بشأن مياه النيل، كما ذكرت العناوين الرئيسية للصحف المصرية (ضبط وزير السودان وهو يعد منشورات ضد الحكم في مصر)، (الوزير يرأس وفد السودان في مفاوضات مياه النيل فيعمل على فشلها) ونشرت الصحف المصرية صورة لخضير حمد سكرتير الحزب الوطني الاتحادي ووزير الرئي السوداني وهو في إحدى مطاعم القاهرة ويقف بجانبه وكيل نيابة أمن الدولة (74).
وبعد الانتهاء من مفاوضات مياه النيل بغير الوصول إلى حل مرضي لجميع الأطراف، هاجم صلاح سالم وفد المفاوضات السودانى، كما هاجم صلاح سالم خضير حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى ووزير الري السودانى(76). وبعد فشل مفاوضات مياه النيل أصدر حزب الأمة عدة بيانات تتهم الحزب الوطنى الاتحادى بتفرطه في مياه النيل وأن حزب الأمة سيكافح عن حق السودان في مياه النيل (37).

وبعد عودة خضير حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى ووزير الري تحدث أمام نواب البرلمان قائلاً: "إن هذا الموقف الجديد الذي توصل إليه هو وسيلة ضعف الزراعة... أجد نفسى مضطراً إلى الاعتراف أمام البرلمان من الثقة السابقة في الحكومة المصرية فيما يتعلق بمشكلة مياه النيل، وأثنى أعتذر الآن بالخطأ، وبالتالي أعود إلى الصواب فالحقيقة المرة هو أن ما كنا نعتقد أنه مجرد سرقة، لذلك كان علينا الاعتماد على الله سبحانه وتعالى، وعليه قوة حقوقتنا والضمير العلنى، من أجل ضمان نصيبنا الحقيقي من مياه النيل "(77).

وهكذا نجد أن مسألة مياه النيل كانت أحد الأسلحة التي شهرت البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب، وإذاك نار الفتق بين مصر والسودان من جانب آخر(78).

ويذكر الدكتور البخاري الجعلي بأنه: "كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية، كلما برزت مسألة مياه النيل في العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة في الصحافة ليس فقط في الصحافة المصرية والسودانية، ولكن في الصحافة العربية بوجه عام، ومن المؤسف أن من يردها فإنما يردها بعلم وبغير علم "(79).
كما تشير الوثائق الأمريكية إلى: "أن مصر تذهب إليها كمية كبيرة من المياه غير مستعملة وأكثر من حاجتها، علاوة على ذلك فمساعدات البنك الدولي مشروطة على اتفاق مسبق بين مصر والسودان للمساهمة في بناء السد العالي، وعلى اتفاق تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، ولا بد من أن تعرف كل دولة حرصها لحدود استقرار بين البلدين".

ولم تقف الحكومة البريطانية طوال هذه الفترة مكتوفة الأيدي أو في موقف المترهق، لكنها اجتمعت فرصة الأحداث التي وقعت في مصر وأثرت على السودان من عزل اللواء نجيب، ومحاكمات الإخوان المسلمين، وأخطاء صلاح سالم، وتدوير العلاقات بين مصر والحزب الوطني الاتحادي، وبدأت تخطط لتحقيق أهدافها مع تغير كاملا في السياسة البريطانية في السودان وإعادة النظر في خططهم نيوهيدا: ضربة قوية لمصر في السودان، ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريرا عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة، وأهم ما جاء في هذا التقرير: إن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان، والورقة الوحيدة الحقيقية في أيديهم والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أهدافهم إلا المصلحين "، وعرض لويد، وزير الدولة للخارجية Selwyn Louden Mr. البريطانية مذكرة على مجلس الوزراء البريطاني، وقال فيها: "لا اعتقد أن الدعاية والضغوط المصرية ستتوقف، نظراً للسياسة المصرية الثابتة المستمرة وهي وحدة وادي النيل، والحاكم العام يشعر بأن السودانيين من جميع الأحزاب قلقون بشأن الخطر المصري، ويستصحب القومية السودانية قوة للسيطرة، وينبغي أن يكون هدفنا الاستفادة منها والخطوات العملية التورية لتحقيق هذا الهدف هي:

- ١٥٣ -
1- علينا دعوة إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي ورئيس الوزراء السوداني لزيارة إنجلترا، فقد أظهر غيوره على استقلال السودان، وزيارة لهذا البلد ستمكنا من تقوية شعوره بالاعتماد علينا في المساعدة على تحقيق استقلال السودان (٨١). وكانت بريطانيا تخشى من انضمام السودان للمعسكر الشرقي عن طريق مصر (٨٢). كما فكرت الحكومة البريطانية في رشوة بعض نواب الحزب الوطني الاتحادي لساندها فكرة الاستقلال (٨٣).

وينذكر صلاح سالم: "إنه عندما أخبره الأزهري بأنه قبل دعوة الحكومة البريطانية له بزيارة لندن فإن هذا الخبر وقع علي كالقنبلة "، وقالت الصحف البريطانية: "الأزهري يؤيد قيام كيان منفصل للسودان عن كل دول العالم وأن تسمية الحزب الوطني الاتحادي إنما تغني اتحاد قبائل السودان (٨٤)".

و في باندونج حيث انعقد أول مؤتمر لدول عدم الاتخياز، ووجهت الدعوة لحكومة الخرطوم وجاء وفد الخرطوم برئاسة الأزهري، ووفد القاهرة برئاسة عبد الناصر (٨٥)، وعضوية صلاح سالم، واتسم اللقاء بين الوثوديين بالفكست ولاحظ كل من حضر هذا المؤتمر من أعضاء الوفود ومن الصحفيين التباعد الهائل في كل شيء بين وفد مصر ووفد السودان، ولم يحضر الوفد المصري حفل الشاي الذي أقامه الأزهري لوفود المؤتمر (٨٦)، وكان الرئيس عبد الناصر قلقاً من كل هذه التطورات التي حدثت بين مصر والحزب الوطني الاتحادي برئاسة الأزهري، وطلب الرئيس عبد الناصر من صلاح سالم أن يدعو الأزهري لزيارة القاهرة في طريق عودته، وتم الاجتماع بين الوثوديين، وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأزهري قائلاً: "إنكم أحرار ولا شك في أي اتجاه تسكونه وترون فيه خير بلدم."
لكي أخدمك أو تخدموني، وأحب أن أعرف رأيك بوضوح حتى أكون على بينة من أمري ونهيئ بلادنا لقبول ما يستقر عليه رأي السودان الذي تقودونه. (88) وشكا الأزهرى من تدخل بعض المصدرين في السودان في شؤون الحزب الوطني الاتحادى ونوابه وضرب مثلا لذلك رجال مكتب الاتصال المصري الذين يتصلون بنواب البرلمان ويطلبونهم على قيادة الحزب (88).

ومنذما وجهت حكومة مصر الدعوة للأزهرى لحضور الاحتفال بعيد الثورة في 23 يوليو 1952 كان في مصر الرئيس الإندونيسي سوكارنو وكبار الشخصيات، وكان الاجتماع في ميدان عابدين، وألقى سوكارنو خطبة أمام الجماهير وانتزع التصفيق من الناس وهم لا يعلمون ما يقول إلى أن يترجمه المترجم، وجلس كل المعارضين للأزهرى في الصفوف الأمامية وكان الأزهرى يجلس في الصف الثالث، وجلاء جماعة من النوبين وبعض السودانين وهموا أمام الأزهرى عاش الثبات على المبدأ، كما شنت الصحافة المصرية هجوماً كبيراً على الحزب الوطني الاتحادى وعلى الأزهرى وشاع أحمد سعيد هجوماً شديدا على الأزهرى عن طريق الإذاعة ووصفه بأنه تخلى عن الوحدة مع مصر، مما يعتبر خيانة للعروبة. (88)

وقد زاد إسماعيل الأزهرى من حدة الخلافات عندما صرح لأحد الصحف الحزبية السودانية برأيه في مستقبل الحكم في السودان بأن يكون السونان جمهورية برئيسها ومجلس وزراءه وبرئيسها كما أن مصر جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها وبرئيسها، وتجاووا الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادى مع الأزهرى في رؤيته للعلاقة بين مصر والسودان، والمتمثلة في قيام جمهورية سودانية مستقلة لها رئيسها وبرئيسها ومجلس وزرائها (88).

- 155 -
كما أدى تصريح الأزهرى إلى مزيد من الانقسام داخل صفوف الحزب الوطني فضّر تلقى آلهة وفرقت آخر تمسك بالاتحاد مع مصر مثل محمد نور الدين، وأيد حزب الأمة تصريح رئيس الحزب الوطني الاتحادى، واعتبرت مصر على تصريح الأزهرى وصرح صالح سالم: "إن مصر لم تقبل أي تسهيلات بغير وحدة وادي النيل" (11). وأعلنت إلى محمد نور الدين أن يرفضه وأن يحاربه إلى الحد الذي جعله يدعو الحزب للإجتماع بوصفه وكيلًا للحزب الوطني الاتحادى أثناء غياب إسماعيل الأزهرى، وعن محمد نور الدين بعض أعوانه في هيئة الحزب، وأصدر قراره بفصل إسماعيل الأزهرى ومحمد حمدى وحيى الفضلى من الحزب الوطني الاتحادى، ونصب نور الدين نفسه رئيساً للحزب، والطيب محمد خير سكرتيراً عاماً للحزب (12)، وأعلنت صالح سالم هذا الخبر كل اهتمامه وفتح له كل أبواب الدعابة من صحافة وإذاعة في مصر، وانقسم نواب الحزب الوطني الاتحادى إلى جناحين: جناح نور الدين والطيب محمد خير المؤيد ل مصر، وجناح الأزهرى يحيى الفضلى (13)، وبعد عودة الأزهرى عمل على دعوة الحزب الوطني للإجتماع، وحضر الاجتماع 176 عضواً، وبناءً على طلب من شيوخ نواب الحزب الوطني الاتحادى فقد وافقت الجمعية العمومية للحزب على قبول محمد نور الدين والطيب محمد خير، وأيد الإجتماع بالإجماع فصلىهم (14).

وكان أهم ما قررته اتفاقية السودان هو قيام لجنة للسودنة تكون مهمتها تصنيف جميع الموظفين الأجانب الذين يؤثر وجودهم على الجو المحايد. وقد حدّد لهذه اللجنة مدة ثلاث سنوات للخلاص من مهمتها، ولكنها أكملت مهمتها في سنتين، وفي التقرير الذي رفعته لجنة سودنة الوظائف للبرلمان بأن عدد الوظائف التي سودنت وكان يشغلها بريطانيون بلغ 1096 على حين بلغ عدد الوظائف التي شغلها المصريون وخضعت 161-
للسودنة نحو مائة وثلاث وخمسين وظيفة(15)، وعقد مجلس النواب
السوداني جلسته في السادس عشر من أغسطس 1955، وقرأ رئيس
مجلس النواب خطاب لجنة السودنة التي قررت في هذا الخطاب: "إن
عملية السودنة قد تمت، ونصت المادة التاسعة في اتفاقية 1953 على أنه
بعد إتمام السودان يصدر البرلمان السوداني قرارًا يعرب فيه عن رغبته في
اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، ويطرد الحاكم العام الحكومتين
المعاهدتين بهذا القرار."

ووفق إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء ورئيس الحزب الوطني
الاتحادي في هذه الجلسة قائلاً: "سيدي الرئيس أرجو أن أقترح أن يقدم
خطاب إلى ملالي الحاكم العام بالنص التالي: "نحن أعضاء مجلس النواب
في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبنا في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة
لتقييم المصير فورًا، ونرجو من معاونكم إخطار الحكومتين المعاهدتين بهذا
القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة
المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان.".

وبعد طرح الاقتراح كانت النتيجة تأييد جميع الأحزاب السودانية،
وأجري هذا الاقتراح بالإجماع(16)، ولم كانت المادة الحادية عشر من
الاتفاق تنص على أن تسحب القوات العسكرية البريطانية وال汶دية من
السودان فوق إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ
التدابير اللازمة ل裁定 المصير، تعهدت الحكومتان المعاهدتين بإتمام سحب
قواتهما من السودان في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر(17).

ومنذ الصباح الباكر كانت الجماهير قد احتشدت خارج مبنى البرلمان
لمساندة الأزهري رئيس الحكومة، ومساندة أولئك المجتمعين في داخل
البرلمان، حيث أغلقت المتاجر والدكاكين والمصانع ومكاتب الحكومة، وظلت
الجماهير تموج خارج مبنى البرلمان تحت وهج الشمس ترد هتافات (الجلاء. الجلاء... لا استمرار.. لا أحلاف.. الشعب يطالب بالاستقلال...
عاش السودان حراً مستقلاً) مئات اللافتات تحمل الشعارات في أرجاء الميدان وفي الشوارع المحيطة بالبرلمان، وبعد انتهاء هذه الجلسة خرج النواب والشيوخ يتقهم إسماعيل الأزهري رئيس الحكومة ورئيس الحزب الوطني الاتحادي، وحملت الجماهير إسماعيل الأزهري على الأعناق حتى وصلوا إلى مبنى وزارة الداخلية، حيث صعد الأزهري إلى مبنى الوزارة، وخطب في الجماهير وأعقبه زعيم المعارضة محمد أحمد محبوب في خطاب آخر، رمزًا للتضامن الوطني في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ السودان، وتم جلاء آخر عسكري أجنبي في 9 نوفمبر 1955(18).

وينذكر خضير حمد سكرتير الحزب الوطني الاتحادي: "كان قد دعونا صحافاة العالم لشهداء هذا اليوم، وكانت مصر قد أرسلت بعض الصحفيين، كما أرسلت صالح حرب وآخرين ليقفوا بأنفسهم على هذا المشهد، الذي بلا شك يوضح لهم رغبات الشعب من خلال هتافاته ولاستقلاله، وخرج المراقبون من هذا المشهد بأن السودان كله ينادي بالاستقلال حتى أن صالح حرب قال: "إن الأزهري مدعور إذ نادي بالاستقلال، فهذه رغبة الشعب"(19)، كما أن صحفيًا لبنانيًا يطوف إلى أن يذهب ليقابل الرئيس جمال عبد الناصر ويطلمه على الحقيقة كما شاهدها. وبعد أن قابل الصحفي الرئيس عبد الناصر كتب هذا الخطاب من بيروت إلى يحيى الفضل: "فقد تمكت من مقابلة الرئيس المصري... وصفت له أرجو أن يسمع لي حضرة الرئيس بأن أتكلم بكل صراحة... أن الأزهري صادق عندما يقول: "إنه والحزب الوطني الاتحادي مالوا إلى الاستقلال، دون الاتحاد تمشيا مع إرادة الشعب السوداني" ثم زدت على

- 158 -
ذلك: ياسيدي الرئيس لاشك أن الحزب الوطني الاتحادي رأى أن لا يضيع الفرصة، فأيد الاستقلال خوخاً من خذل الشعب له(101).

وفي أعقاب تحول الحزب الوطني الاتحادي وضع إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي برنامجاً للطواب بالاقليام، حيث طاف بشمال وشرق وغرب السودان خاصة بالمناطق الاتحادية، وعاد الأزهري وهو مقتنع بأن الأغلبية تحولت عن فكرة الاتحاد مع مصر، وألف لجنة من نواب البرلمان بالحزب الوطني الاتحادي المؤيديين للأزهري، لدراسة شكل الحكم المنتظر، وقررت اللجنة التحلية عن فكرة الاتحاد مع مصر(102)، وذكر صلاح سالم: "أن الأزهري في طوافه على الأقاليم أخذ يدعو إلى الاستقلال في كل مكان يذهب إليه ويندد بفكرة الاتحاد "(103).

وكانت مصر قد أرسلت إذناماً للأزهري بأن مصر لن تتف مع السودان في قرار الاستقلال مادام الحاكم العام البريطاني في منصبه، كما اقترحت مصر أن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية من السودانيين(104). وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ 12/12/1955 وبعد عدة مناقشات اقترح ميرغني حمزة(نائب عن الحزب الوطني الاتحادي ) استجواب تكوين اللجنة التي تحل مكان الحاكم العام ثم يتم الاتصال بمصر وبريطانيا في مسألة إعلان الاستقلال، ووافق الجميع على هذا الاقتراح، وأيد جميع الأعضاء اقتراح مصر بأن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية وهي ما عرفت بمجلس السيادة؛ مما أدى إلى تقديم الحاكم العام استقالة للبرلمان ووافق البرلمان على استقالته (104)، كما أخبرت السفارة البريطانية في القاهرة الحكومة المصرية باستقالة الحاكم العام من منصبه(105).

وفي يوم الخميس 15 ديسمبر 1955 عقد مجلس النواب جلسته رقم 248 في دورته الثالثة وفي بداية الجلسة تقدم يعقوب حامد بابكر (نائب عن
حزب الأمة) بشأن إلى إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء: هل تلقت الحكومة البريطانية أي وعد من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية في السودان؟ فاجاب إسماعيل الأزهري قائلًا: كلا ثم كلا. وتساءل بن آمير (نائب جنوبى): هل كلمة كلا هذه تطبقي على الاتفاق الذي قيل أنه أبرم مع بريطانيا وأمريكا بشأن الدفاع عن الصحراء ومن ضمنها هذه البلاد؟ فاجاب إسماعيل الأزهري: ليس من حق حكومتي أن تبرم اتفاقا كهذا، كما وأنه ليس من سياسة حكومتي لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل أن تعقد احتجازا عسكرية مع أي دولة من الدول. وأن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودان وقد تم وإتمام الجلاء وقد تم، ثم في جمع كلمة السودانين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضا، ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله (١٠٠).

ومن المفارقات الغريبة أنه حين أعلن إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي تغيير اتجاهه السياسي من الارتباط مع مصر إلى الاستقلال التام، وأنه سوف يعلن استقلال السودان من داخل البرلمان اعتراض عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة (١٧).

وذكر خضر حمد: "وخرجنا من البرلمان ورحا ننتظر المفاوضين من المعارضة، ونقلنا المعركة إلى صفوف النواب وحمل نوابنا (نواب الحزب الوطني الاتحادي) على نواب حزب الأمة الذين كانوا جادين في تحقيق الاستقلال، أما عبد الله خليل فضن هو ومرغنى ونور الدين أنهم يستطيعون المساومة ولكن عرفنا أخيراً أن نواب حزب الأمة قالوها صراحة لعبد الله خليل: "إن الأزهري إذا طرح موضوع الاستقلال يوم الاثنين فسيقفون معه"، وفي الأيام القليلة أي الجمعة والسبت والأحد تم بواسطة بعض الإخوان أشياء كثيرة اتفقنا عليها، واتفقنا على كيف يقدم
افتراض الاستقلال ومن يشبه حتى تكون الجهات كلها مشتركة في هذا العمل التاريخي (10).

وفي يوم الاثنين 19 ديسمبر 1955 أجاز مجلس النواب الاقتراح بأن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي: نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة وترجو من معاييكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً ... ونأمل جادين أن تسرعا الحكومة المصرية والبريطانية بالاستجابة لهذا الطلب الصادر من برلمان الشعب السوداني.

وفي نفس الجلسة أشار مبارك زروق (نائب الحزب الوطني الاتحادي وزعيم الأغلبية) بالعلاقات مع مصر قائلًا: وانتي أود أن أشير إشارة خاصة إلى مصر الجارة العزيزة التي ربطت فيها روابط الإخاء والزمالة والمروحية والمصالح المتبادلة، والتي تكن لها كل ود وتنتمي لها ولشعبها كل سعادة وخير والتي لا تتكر أياديها الماضية ... وبرغم السحابة التي ظللت علاقتنا فترة من الزمن، إلا أن هذا شيء طارئ لن يتحول قلوبنا عن رجاء الخير لها، فإذا توجت اليوم سالفه خدماتها بهذا الاعتراف الناجز فإن السودان الحر المستقل لن ينسى لها هذه اليد وتلهم من مصر إلى أن استقلال السودان ووقوفه إلى جانبها موقفه التد للند قوة ومنعة ليس لها وحدها فحسب ولكن لدول الشرق الأوسط كلها. ومع أن لواتج المجلس تمنع التصفيق فقد صفق الجميع، حتى إن محمد نور الدين الذي وجب حياته كسياسي لتحقيق وحدة وادي النيل، وقف مؤيداً الاقتراح ومؤكدًا على أن: "السودان المستقل سيكون أفضل شقيق وصديق لمصر". كما تقدم مبارك زروق باقتراح لاختيار اللجنة الخماسية لمارسة سلطات رأس الدولة، وأجاز الاقتراح بالإجماع في نهاية الجلسة (11).
وعقب الانتهاء من هذه الجلسة التاريخية توجه رئيس الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري ومجلس الوزراء لزيارة السيدين كل في داره وأبلغهما القرار وتبادل التهاني، وتوجه رئيس الوزراء بعد ذلك إلى مكتبه حيث كان رؤساء البعثات الدبلوماسية في انتظاره وما أن وصل الأزهري إلى مكتبه حتى علم أن هناك اتصال تلفوني من القاهرة وكان المتحدث الرئيس جمال عبد الناصر الذي أبلغه تهانيه الشخصية وتهاني الشعب المصري باستقلال السودان (111).

وفي أول يناير عام 1956 وفي داخل البرلمان السودانى أعلن رئيس مجلس النواب افتتاح الجلسة رقم 53 في دوره انعقاد المجلس الثالث. وأدى أعضاء مجلس السيادة القسم أمام مجلس النواب والشيوخ. ووقف إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي ورئيس الحكومة السودانية وتسليم خطاباً من عبد الفتاح حسن مندوب مصر، كما تسلم إسماعيل الأزهري خطاباً آخر من مندوب إنجلترا اعتذر فيه إنجلترا بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ أول يناير 1956، وطلب إسماعيل الأزهري من رئيس المجلس أن يسمح له بتلاوة هذه الخطابات التي تسلمها الآن من مندوبى الحكومة المصرية، والحكومة البريطانية.

ويبدأ إسماعيل الأزهري بقراء خطاب الرئيس عبد الناصر: "السيد رئيس وزراء حكومة السودان (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته). إن الحكومة المصرية عملاً بنواهاها التي جاهد بها ويعنيها الذي جاهد من أجل تحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالتوجيد مستقل ذات سيادة.

وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الإعلان المرفق كما اعتمدت نيابة السيد الأميرالى أركان حرب عبد الفتاح حسن عنها تقديم
هذا الإعلان ولى عظيم الشرف بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة المصرية في أن أرجني إلى سيداتكم خالص التهنيئة بهذا اليوم الخالد في تاريخ السودان، وأن ابتهل إلى الله أن يسدد خطاه في حاضره ومستقبله، وتفضلا بقبول خالص مدحتي واحترامي.

وبعد الجلسة اصطف جميع أعضاء المجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ. في فناء البرلمان، يتقدمهم في الصف الأول أعضاء مجلس السيادة، ثم الوزراء وآخيرا أعضاء مجلس النواب والشيوخ، وكانت الجماهير الغفيرة تسد الطرق وتتربع موكب البرلمان السوداني للاحتفال بالاستقلال (11). وخرج أعضاء البرلمان، وسار موكب أعضاء البرلمان إلى سراي الحاكم العام، وبدأ الاحتفال باستقلال السودان عندما بدأ ثلاثة من ضباط الجيش السوداني ينزلون العلمين (العلم المصري والعلم البريطاني) فيتسلمهما الزعيم إسماعيل الأزهري وسلمهما لندوي بريطانيا ومصر، ثم قال إسماعيل الأزهري يشاركه محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة في البرلمان السوداني في رفع علم السودان، وأطلقت المدفعية مائة وعشرة طلقة تحتية للعلم السوداني الجديد الذي رفع في سماء السودان لأول مرة على يد إسماعيل الأزهري، فكانت لحظة لم يقو الكثيرون على تحملها فانفجرت في البكاء (12)، ولم يتمكن السيد عبد الرحمن الهادي نفسه فبكي فرحا ثم نهض وسار في خطى مه ролиّة حتى وقع على الأرض وصافح السيد عبد الرحمن الهادي إسماعيل الأزهري وشدد على يديه مبادرته التهنيئة، كما كان وجود السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن الهادي معاً في هذا المشهد تعبيراً قوياً عن وحدة الشعب السوداني (14).

وبعد استقلال السودان رفض الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي اقتراحًا بقبول صلاح سالم كأول سفير لمصر في السودان (15). وفكر
صلاح سالم في الإقامة الدائمة في السودان في عام 1957 فأرسل بذلك للسيد عبد الرحمن المهدى، وكذلك لعبد الله خليل (111)، فوافق عبد الله خليل ولكن عبد الناصر حذر عبد الله خليل سراً "بانتي لا أستطيع أن اعتبر نفسى مسئولا عن تصرفات صلاح إذا سمحت له بالإقامة" (117).

ويذكر عبد المجيد أبو حسوب أحد الوزراء في حكومة إسماعيل الأزهرى قائلاً: "أما عن المؤامرات التي تمت في عام الاستقلال، فقد قعت مصر نيرانها على حكومة الحزب الوطني الاتحادى، وسرت إذاعة ركن السودان كل نشاطاتها على الحزب وقياداته، وبعد أن كانت إذاعة ركن السودان تعمل لفترات محدودة، حولت إلى إذاعة كاملة تعمل ثمانية ساعات في اليوم، كلها هجوم على الأزهرى وحكومته فاتهمته بالخيانة والتنكر للمبادئ وعدم الثبات في المواقف وهكذا، وكانت الإذاعة المصرية أقوى بكثير من إذاعة أم درمان، وكان مداها يصل إلى كل أطراف السودان، فتبيلل الرأى العام السوداني، وكان لا بد من مواجهة تلك الحملة الضاربة، فاستدعاني أزهرى وأوكل إلى الأشراف على الركن السياسي بإذاعته أم درمان للرد على تلك الحملة".

ويذكر أبو حسوب أيضاً: "لقد قلت للرئيس أزهرى ذات مرة أن حكومة مصر لا يمكن أن تقف مكتفية أمام إرازي الحزب الوطني والحكومة، وهي ستعمل جاهدة لإسقاط الحكومة، فضحك وقال: "هل كنت تتوقع غير ذلك؟ نعم ستسقط الحكومة دون شك، والحكومة المصرية قادرة على ذلك، لأن لها أيديها بيننا، ولكن الشيء الذي لا تستطيع فعله هو إلغاء الاستقلال الذي أصبح حقيقية أكبر فوق كل المطامع والمناورات، فالاستقلال يحدث مرة واحدة وقد حدث، ولا رجعة فيه، ولا يحكم السودان بعد ذلك أي سوداني".

- 164 -
وعملت مصر على إسقاط حكومة الأسبرى، وكانت خطة إسقاط الحكومة تتجه في اتجاهين، الأول يعبر بذور الخلاف داخل صفوف الحزب الوطني الاتحادي باستغلال بعض العناصر للوقوف ضد الأسبرى، والثاني جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة، خاصة السيد على البرغوني والسيد عبد الرحمن الهدى، وقد لعبت الحكومة المصرية دورًا مهمًا في هذا اللقاء، كما أقام السيد على البرغوني حزب الشعب الديمقراطي ليكون الواجهة السياسية لطائفة الختيمة بدلاً من الحزب الوطني الاتحادي، واختار لرؤاسته الشيخ على عبد الرحمن.

كما أشارت التقارير السرية المرفوعة للرئيس عبد الناصر إلى المقابلة التي تمت بين السيد على البرغوني، والمهندس خليل إبراهيم، وحضر المقابلة اللواء صالح حرب، والدريدير واشن، وأفاد التقرير أن السيد على لا يعترض على سقوط حكومة الأسبرى، ويشير التقرير أيضًا إلى أن هناك محاولات للتعاون مع ميرغوني حمزة ومصر تتفقًا لتوجيهات الرئيس جمال عبد الناصر، وقد رسم المهندس خليل في هذا التقرير خطوطًا معمودة لهذا التعاون ومنهاد:

- اتفاق الطرفين على إسقاط حكومة الأسبرى.

- لا مانع في هذه الحالة من أن يقوم ميرغونى حمزة بتشكيل الحكومة منضماً إليها نور الدين.

ويذكر خضر حمد: "تمت المؤامرة، وأسقطت حكومة الأسبرى وذلك عند عرض الميزانية على البرلمان، إذ رفضوا مناقشة الميزانية للقراءة الثانية، وأعتبر ذلك بمثابة تصويت بعدم الثقة، وانفض البرلمان في الحال وذهبنا إلى مجلس الوزراء، وكتب الأسبرى استقالته، وعندما علم الناس بالخبر عند إذاعته اجتاحت الناس غضب شديد، وجاءت الجموع الحاشدة١٦٥".
من كل مكان تهتف للأزهرى وعم هذا الشعور كل السودان، واجتمع السيد
على بأعضاء الحكومة وتراجع في موقفه وبطلبه بقيام حكومة قومية.
واجتمع البرلمان، وجرى التصويت بين الأزهرى وميرغني حمزة، وحصل
الأزهرى على 48 صوتًا مقابل 41 صوتًا حصل عليها ميرغني حمزة الذي
رشحته المعارضة داخل البرلمان، وبعد انتخاب الأزهرى مرة أخرى قرر أن
يعود الوزراء جميعهم كما كانوا وكانت فرحة الشعب لا تعادلها فرحة وكسب
الحزب الوطني الاتحادى بهذه الحركة مكسباً ضخماً (130).

فعملت مصر على سحب الثقة من حكومة الأزهرى مرة أخرى داخل
البرلمان فسقطت حكومة الحزب الوطني الاتحادى، فالأطراف الثلاثة
حكومة مصر والخليجية وحزب الأمة قد انتقت مصلحتهم عند ضرورة
إسقاط حكومة الحزب الوطني الاتحادى. وكان لكل طرف مصلحته
الخاصة: مصر غاضبة لأن الحزب الوطني الاتحادى قد تنازل للاتحاد مع
مصر وأعلن استقلال السودان، وزعامة الخليجية كانت ترى خطراً من
إسماعيل الأزهرى الذي أتفق بالأضواء من دونها وأصبح يهدد زعامتها
التقليدية، والسيد عبد الرحمن المهدي كان يرى في ذلك تمزقاً للقوة
الوحيدة التي ظلت تتقق ماجهوم ومع تصاعد الضغوط وتوالتها، طرحت
الثقة في حكومة إسماعيل الأزهرى وأسقطت، وذلك رغم الأغلبية البرلمانية
الواضحة التي كان يتمتع بها الحزب الوطني الاتحادى داخل البرلمان، بدون
إجراء انتخابات جديدة، ولم يتمكن الحزب الوطني الاتحادي من استعادة
وضعه إلا بعد مناورات سياسية حامية، ووعد بتكون حكومة ائتلافية في
المستقبل القريب، ومنذ تلك اللحظة بدأت المناورات والمؤامرات السياسية
بشكل مستمر، وأصبحت الحكومة تركز كل طاقتها فقط من أجل البقاء في
كراسي الحكم، وبحكم انشغالها بهذه المناورات والمؤامرات، لم تجد أي وقت
لمواجهة مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية (131).
ويتضح من خلال الوثائق الأمريكية أيضًا مدى تخوف الولايات المتحدة
الأمريكية من مسألة السودان: "إيما أنها قابلة للانفجار خاصة إذا ما
اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة
من مصر، لأن المصريين مترابطون بعمق في السياسة السودانية، وأن مصر
تسعى لتعزيز هدفها في وحدة وادي النيل" (121).

ويذكر عبد العزيز أبو حساب: "يأتي عندما التقى السيدان الهندي
والميرغلي كان ذلك أعظم كارثة منى به تاريخ السياسة السودانية، فهى هذا
التحالف سعى عدوان لسودان مدى الحياة إلى السيطرة على الميدان
السياسي وطالب السيدان بعد اللقاء بينهما بقى الأزمة قومية، فقبل
إسماعيل الأزهرى طلبهما وهو يعلم ما كان ميثقاً لحكومته، وأن حكومته
طال الزمن أو قصر سوف تسقط وقد حدث ما كان متوقعاً، فسقطت
حكومة الحزب الوطنى لتحل محلها حكومة السيدين" (122)، وتم تشكيل
الوزارة الجديدة برئاسة عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة، وأدخل
فيها على عبد الرحمن الأمين رئيس حزب الشعب الديمقراطى الموالي
لصر وزيراً للداخلية، وخرج الحزب الوطنى الاتحادى من الحكومة ليصبح
في المعارضة(123).

ولقد كان الائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى
اصطناعياً في طبيعته، وقد تم بقصد إبعاد الأزهرى ونوابه واتباعه الذين
كانوا في الحكم؛ وذلك لأنه كان لكل من الحزبين رأى مخالف أو معارض
للآخر في كل مسألة من المسائل الكبرى، فقد كان حزب الأمة يتهم حزب
الشعب الديمقراطى شريكه في الحكم بأنه لا يصر على البقاء في الحكم
إلا لخدمة المصالح المصرية فقط، وكان حزب الشعب الديمقراطى يتهم
حزب الأمة شريكه في الحكم بأنه يعمل لخدمة المصالح البريطانية
الأمريكية، ولخدمة التفكير البري ب" (124).
كما كشفت الصحف السودانية عن فساد الحياة الحزبية، من خلال تفاوض بعض نواب الخدمية مرتبة من عبد الله خليل وذلك قبل أن ينفصلوا عن الحزب الوطني الاتحادي (131)، ومعنى ذلك أن حزب الأمة كان شريكًا في تدبير المؤامرة لإجهاض الأزهرى والحزب الوطني الاتحادي (132). وأخذ النواب يتحولون من حزب إلى حزب آخر ومن كتلة إلى أخرى، كما كان من الممكن شراء أصوات الكثير من نواب الجنوب لدعم وجود مصادر للدخل لأنباء الجنوب نتيجة التخلف الاقتصادي في الجنوب، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي (133).

ومنذ ذلك وقت الحدث الثلاثي على مصر، قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكرياً، لكننا نجد أن الحكومة السودانية وقفت موقفاً سلبياً من الحدث الثلاثي على مصر، على عكس معظم الدول العربية، واتفق إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادى مع حسن زروق نائب الجبهة المعايدة للاستعمار على تقديم اقتراح بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا وطرد كل الموظفين البريطانيين والفرنسيين من السودان، وأوضح نواب الحزب الوطني الاتحادى للسفير المصري في السودان أن الكتلة البرلمانية المؤيدة للاقتراح غير كافية لأن الحزب الوطني الاتحادى أصبح في المعارضة (134)، ويده داخل البرلمان السوداني هاجم نواب الحزب الوطني الاتحادى الحكومة السودانية موقفها السلبي من العدوان على مصر، وعدم قيامها بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا، بل أعلنت حالة الطوارئ (132). وكان السفير البريطاني في السودان قد أرسل لحكومته يؤكد لها بأنه طالما عبد الله خليل في السلطة فلن تقدم الحكومة السودانية مصر غير الشعارات الكلامية (131).
كما أدى رفض عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني للطلب المقدم من النواب في البرلمان بقطع العلاقات مع إنجكترا وفرنسا، إلى أن اعتبر الرئيس عبد الناصر أن حزب الأمة السوداني قد خان مصر في أصعب المواقف، كما أدى الموقف السلبي للحكومة السودانية من العدوان الثلاثي على مصر إلى لفت أنظار النظام المصري، ودفعه دفعاً إلى التفكير في فتح ملف الحدود الجنوبية مع جمهورية السودان، وبهذا أشارت عدة مذكرات لإدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية وعرضت على الرئيس جمال عبد الناصر في أواخر 1957 إلى تلك المستجدات التي حدثت في السودان. جاء في واحدة منها: أن الحساسية في إدارة موضوع الحدود مع السودان قد انتهت، وأن من مصلحة مصر أن يفتح ملف الحدود الآن، ومنذ ذلك الوقت ومسألة الحدود الجنوبية لمصر مطروحة على بساط البحث داخل وزارة الخارجية المصرية خاصة بعد الموقف السلبي لحكومة عبد الله خليل من العدوان الثلاثي على مصر، وسرعان ما أعدت إدارة الشؤون الأفريقية مذكرتين جديدتين حول نفس الموضوع، وانتهت كل منهما إلى اقتراح بضرورة تقديم مذكرة للحكومة السودانية لرد الحدود بين مصر والسودان إلى إصلاحها حسب نصوص اتفاقية 1899 (132).
وتزامن تقديم مذكرة الخارجية المصرية مع المرحلة التي كانت الدولتان تستعدان للقيام بالإجراءات الدستورية في كل منهما، ذلك أن الحكومة السودانية كانت وقتها مشغولة بالإعداد للانتخابات البرلمانية المحدود لها السبع والعشرين من شهر فبراير 1958، كما كانت مصر متمهكة بموضوع الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بعد إعلان الوحدة مع سوريا، وأخطرت وزارة الخارجية المصرية السفير السوداني في القاهرة بأنه قد تم إرسال لجنة انتخابات وحدة من حرس الحدود للمناطق المتنازع
عليها (١٣٣)، وقامت السفارة السودانانية بالقاهرة بإصدار بيان رسمى كان
عنوانه: "دخول القوات المصرية أراضي السودان، ومحاولة احتلال جزء منها
بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة حلب وبما جاورها" (١٣٤).
وعلى الرغم من أن عبد الله خليل رئيس وزراء السودان قد أكد
بريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي أثناء زيارته للسودان في عام
١٩٥٧: "أن السودان على علاقات طيبة بجيранه ولا يشعر بأي تهديد من
جييرانه"، وكان عبد الله خليل يقصد بذلك (علاقة السودان بمصر) (١٣٥).
إلا أن الصدام بين الجانبين على أرض مثلث حلب بات وشيكًا. ونجح
حزب الأمة في استغلال الأحداث لصالحه، خاصة بعد دخول القوات
المصرية للأراضي السودانية، كما صور حزب الأمة للشعب السوداني أن
مصر ستستعيد على الأراضي السودانية، وفجّر حزب الأمة المظاهرات في
شارع الخرطوم، وعلت الاحتجاجات بمصر واستنكر المتظاهرون
السياسة الاستعمارية لمصر (١٣٦). وقعا بتمزيق صور الرئيس عبد
الناصر، وصدرت عناوين الصحف السودانية في ذلك الوقت "جيوش عبد
الناصر تغزو السودان" (١٣٧).
وكما أصدرت الأحزاب السودانية خاصة الحزب الوطني الاتحادى
وحزب الشعب الديمقراطية عدة بيانات أعلن فيها تمسكها بجميع
الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية، وجاء في بيان الحزب الوطني
الاتحادى: "الحزب لا يسمح بالتخلي عن شبر واحد من أرض الوطن،
ويطلب بحل الموضوع بطريقة التفاوض الودى، ومصر التي انتظرت قرابة
الستين عامًا وأجرت انتخاباتها لرئاسة الجمهورية المصرية دون أن يغيرها
عدم اشتراع المنطقة المنزوع عليها يمكن أن تترشح إلى ما بعد إجراء
الانتخابات البرلمانية السودانية، ويرى الحزب ضرورة أن يأمر الرئيس
جمال عبد الناصر يسحب الجنود المصريين ولجان الاستفتاء فورًا حفاظًا على وحدة الشعور والروابط المقدسة التي تربط بين الشعبين. وهكذا أبدت الأحزاب المؤيدة لمصر رغبتها في إرجاء الأمن إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية.

ولقد عبر إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادى عن رأيه في برقية أرسلها إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم 20 فبراير 1958 مؤكدًا: "على أن الأمر لا يفيد منه إلا الأعداء وراجيا الرئيس جمال عبد الناصر في الإبقاء على الوضع السابق حتى انتهاء الانتخابات البرلمانية السودانية ومشيرًا إلى: أن روح الأخوة والإخلاص المتبادل كفيلة بتسوية الموضوع". وفي تعليق إسماعيل الأزهرى في الإذاعة قال: "إن حزبه لا يمكنه من عمل شيء في هذه المهمة، وأن مصر عليها أن تتأكد موقفنا على أساس البقية التي أرسلها إلى عبد الناصر.

ولقد رد الرئيس عبد الناصر على برقية إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادى: "أن مصر حاولت تسويق الخلاف بالوسائل الودية، لكنها خرجت بإذاعة أخبار عارية من الصحة تقول أن الجيش المصري يغزو السودان، وأنه يوافقه على أن إساءة العلاقات بين البلدين لا يفيد من إلا الأعداء". فقد أعلن حزب الأمة "أن السودان يتعرض لغزو عسكري منى في حلايب".

وفي نهاية الأمر أعلنت مصر "إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية"، على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المتعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية، وأن مصر التي تضمنت مع السودان في سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار، إنما تهدف إلى قطع خط الرجوع على المغرضين الذين استغفلا الفرصة لفساد
العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين... وأن القوات المسلحة المصرية لم تنشأ لنفوق السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك.
وقامت السفارة المصرية بالخرطوم بإصدار النشرة الإخبارية رقم 577 لسفارة جمهورية مصر بالخرطوم بتاريخ 21 فبراير 1958 وجاء فيها: "لقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد بحثها لرسالة السيد على الميرغني، ورسالة السيد إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي للرئيس جمال عبد الناصر (141)." 
وعلى أي حال فقد أثرت أزمة الحدود على الانتخابات البرلمانية السودانية، فقد سقط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية المؤيد لمصر عن دائرة الخرطوم بحري، كما لم يفز أي مرشح مؤيد لمصر من الحزب الوطني الاتحادي ومن حزب الشعب خاصته في دوائر العاصمة (142). وقد قال وكيل وزارة الخارجية السوداني أبان الأزمة للسفير البريطاني في السودان إنه: "إذا أطلقنا طلقة واحدة فسنعلن حالة الطوارئ وسنقيد الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي وكل من مع مصر كل الفرص وتؤكد الانتخابات للفوز في الانتخابات البرلمانية " (143). "
وتعمج السفير البريطاني في السودان وكتب لحكومته " إن لفزة عبد الناصر يحبرني فليست المسألة مسألة الماند كافية لإثارة القضية (144)، ولكن توقيت أثارتها في هذا الوقت بالذات لا يفيد إلا مضاعفة فرص حزب الأمة في الفوز بالانتخابات لقد ظل إسماعيل الأزهري والحزب الوطني في حالة هدوء بسبب الصدمة ثم اندفعوا وراء حزب الأمة ضد جمال عبد الناصر.
وتساءل السفير البريطاني في برقيته هل فكر عبد الناصر في إن استسلام حكومة السودان في النهاية وسحب لجان التصويت سيجعلها تفقد ماء الوجه وتفسر في الانتخابات 9 إذا كان ذلك صحيحًا فإنها..."
مقامرة غير محسوبة تجهل طبيعة الشخصية السودانية، ويقول بعض السودانيين إنها ضغوط مصرية جديدة وهذه أيضا مقامرة غير محسوبة...

إن عبد الناصر قد ارتكب خطأ في الحكم "(140)".

ولكن الأرجح أن الخطأ ليس خطأ عبد الناصر ولكن خطأ العاملين بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية، والذي رفعوا تقريرهم لعبد الناصر بأن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة مما يدل على عدم دراستهم بأحوال السودان في ذلك الوقت وعدم دراستهم للانتخابات البرلمانية في السودان.(141).

وبعد توثر العلاقات المصرية السودانية بسبب أزمة الحدود بين البلدين، وفي النصف الأول من سنة 1958 عرضت الحكومة الأمريكية على حكومة السودان موعونتها الاقتصادية المعروفة بالمعونة الأمريكية، وكان خليل قد أخبر السفير الأمريكي في السودان على موافقة حزب الأمة للحصول على المعونة الأمريكية من أجل تنمية السودان وذلك قبل عرض المعونة الأمريكية على البرلمان(142).

وفي أثناء عرض المعونة الأمريكية على البرلمان وقف النواب من حزب الشعب والحزب الوطني الاتحادي يبينون لأعضاء البرلمان مساوئ المعونة الأمريكية وما يمكن أن ينتج عنه في النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السودان، والتبعية السياسية والاقتصادية لأمريكا وأن حقيقة المعونة الأمريكية هو خدمة المصالح الأمريكية فقط(143)، يذكر أبوحسين في مذكراته "وترتب على عدم نجاح الائتلاف بين حزبي الأمة وحزب الشعب الديمقراطي أن الحكومة القومية أصبحت مشكلة شنلاً تاماً والحالة تزداد سوءا يومنا بعد يوم، ولقد فكر رئيس حزب الأمة السيد الصديق المهدي في فك ذلك الائتلاف، وإقامة حكومة متعاونة بين حزبيه"
والحزب الوطنى الاتحادى، وبدا بالفعل مفاوضات سريّة مع رجال الحزب الوطنى الاتحادى(141)، لكن الأزهرى رفض التعاون مع حزب الأمة في ذلك الوقت وتعاون الحزب الوطنى الاتحادى مع مصر(151).

كما وقف الحزب الوطنى الاتحادى ضد الأحلام العسكرية وإقامة القواعد العسكرية في السودان، وهاجم حلف بغداد ووقف الأزهرى ضد مشروع إيزنهاور، كما عارض الحزب الوطنى الاتحادى المعونة الأمريكية ووصفها بأنها ستجر المصائب على السودان (151). وبعد موافقة البرلمان السوداني على المعونة الأمريكية خرجت العديد من المظاهرات، وكانت مظاهرات كبيرة لم يسبق لها مثيل في السودان، وقام إسماعيل الأزهرى بزيارة إلى مصر، كما أشار التقرير المرفق إلى الرئيس عبد الناصر من إدارة المخابرات العامة أن سبب زيارة وفد الحزب الوطنى الاتحادى إلى مصر هو خطورة ارتباط حزب الأمة بالولايات المتحدة الأمريكية (152).

ويذكر السيد على عبد الرحمن: "وبدع عرض المعونة الأمريكية على البرلمان شعرنا نحن وزملائنا في الحزب الوطنى الاتحادى أن خصامنا يضر البلد، ولولا اختلافنا ما كان حزب الأمة يحكم البلد، فانحن شيء نحن نتلاقى الأمر ونرجع كما كنا، ونشعر الجميع بالندم وسافرنا إلى مصر لجمع الشمل مرة أخرى بعد أن شعر الجميع بالخطر المحدق بالسودان...
وكتب السفير الأمريكي في مصر رسالة للسفير الأمريكي في السودان بأنه حدث اتفاق بين حزب الشعب والحزب الوطنى الاتحادى لإسقاط حكومة حزب الأمة، وعلى الفور أسرع السفير الأمريكي في السودان لمقابلة خليل، وأخبره بما حدث، ولهذا عمل خليل على تسليم الحكم للجيش قبل افتتاح البرلمان (153).
ويذكر الفريق عبود: قبل انعقاد البرلمان بحوالي عشرة أيام جاءت خليل، وقال لي: إن الحالة السياسية سيئة جداً ومتدهورة، ويمكن أن يترتب عليها أخطاء جسيمة ولا منفذ لهذا الوضع غير أن يستولي الجيش على زمام الأمر (104).

وفي صباح يوم 17 نوفمبر 1958 أذاع الفريق إبراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة السودانية بيانه الأول على المواطنين، مذكرأً إياهم بما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وعدم استقرار، وصدرت عدة أوامر دستورية معلنة الأتي:

1- قيام مجلس أعلى للقوات المسلحة.
2- إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان (105).

وفي عام 1961 تكثنت الجبهة الوطنية من الأحزاب السودانية لمعارضة الحكم العسكري، من السيد الصديق المهدي وإسماعيل الأزهري وبعض الأعضاء من الحزب الوطني الاتحادي، وانضم إلي الجبهة الوطنية الإخوان المسلمون بقيادة الدكتور الترابي للعمل من أجل إنهاء الحكم العسكري ومعارضته، كما كانت الجبهة ترسل المذكرة تلو الأخرى للفريق عبود تنتقد نظام الحكم العسكري، وتطلبه بإعادة الحكم للشعب، وإطلاق سراح جميع المعتقلين وإلغاء قانون الطوارئ، وإقامة حكومة مدنية تمثل كافة الأجناس السياسية، وأن يتفرغ الجيش لمهامه الأساسية وهي حماية البلاد، وانتهى الأمر بقيام ثورة أكتوبر عام 1964 وسقوط الحكم العسكري (106).

وفي أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام 1964 وسقوط الحكم العسكري، دارت المعركة الانتخابية للبرلمان السوداني الذي عرف فيما بعد باسم الجمعية التأسيسية، وعندما اجتمع قادة الحزب الوطني الاتحادي لتدارس الموقع إزاء قائمة اختيار المرشحين على مبادئه ووضع البرنامج السياسي...
الذي يخوض الحزب على أساس الانتخابات، ومن هنا كان السؤال المطروح إلى مصداقية للحزب وهو لايزال يحمل شعار وحدة أوروبية، بينما الجموح مستمر بين الأزهرية زعيم السودان ورئيس الحزب الوطني الاتحادي، وعبد الناصر زعيم مصر، فقام الأزهرية بزيارة مصر لإزالة الجموح بينه وبين الرئيس عبد الناصر، وعملت مصر على جمع دعوة الوحدة في السودان كما كان عليه الحال قبل انشقاق الحزب الوطني الاتحادي، وتوجه اللفة القيادة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، ووصل السيد محمد الميرغني إلى القاهرة مفوضاً من والده السيد على الميرغني للمشاركة في المباحثات، ووافق من حيث البداية على دمج حزب الشعب الديمقراطي في الحزب الوطني الاتحادي، وتوجه الصف الوحدى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، وانتهى الأمر بقيام الحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة إسماعيل الأزهرى إدانا بنهاية الأنشقاق وتوجيه الصف الوحدى في السودان.

وقامت الحكومة الاختلافية الجديدة في السودان على أساس محددة أتفق الحزبان الكبيران عليها، وتتلخص فأن يكون السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادي رئيساً دائماً لمجلس السيادة وانغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصراً في رئيس واحد، وأن يكون رئيس مجلس الوزراء من حزب الأمة، وتم اختيار محمد أحمد محجوب.

وبعد العدوان الإسرائيلي على مصر في 5 يونيو 1967 تغير موقف السودان، خاصة موقف الحكومة السودانية عن عام 1956، وكان السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادي رئيساً لمجلس السيادة، وأعلن الرئيس إسماعيل الأزهرى أمام البرلمان: "إدانة إسرائيل في عدوانها على..."
مصر، وأعلن وقف السودان مع مصر، وإرسال قوات من الجيش السوداني لتقف إلى جانب مصر في مواجهة إسرائيل (160). وعلى الفور قامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السوداني إلى الجبهة المصرية، مما فتح السودان أرضيه كعمق استراتيجي لسرح العمليات المصرية، كما تم نقل الكلية الحربية المصرية إلى منطقة جبل أولباء بالسودان، كما أصبحت قاعدة وادي سيدنا بالسودان قاعدة انتشار للقوات الجوية المصرية (161).

ومنذ ذلك تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل في عدوانها على مصر والدول العربية في حرب 1967، قررت الحكومة السودانية إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنهما، وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل (161).

وبعد هزيمة 5 يونيو 1967 تنحي الرئيس جمال عبد الناصر عن رئاسة الجمهورية وخرجت الظاهرات في مصر، كما خرجت في السودان تطالب بعودة جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وعلى الفور قام إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة السوداني بالاتصال بالرئيسي جمال عبد الناصر تليفونياً، كما اتصل رئيس وزراء السودان بليغانه أن الخرطوم سوف تحتار إذا لم يعد عن قراره بالتنحي (162).

ومن المواقف التاريخية في حياة الرئيسي إسماعيل الأزهري نجاحه في إقامة مؤتمر القمة العربي في الخرطوم الذي جاء أثر هزيمة 1967، فقد تمكن من إزالة الخلافات التي أفسدت جو العلاقات العربية وآدت إلى القطع بين مصر والسعودية، وقد تم إصلاح ذات البين بفضل هذه الجهود لوقف حرب اليمن التي كانت أساساً مبعث الخلاف.
كما استطاع الزعيم إسماعيل الأزهري أن يوحد الصف العربي وتقيته من جميع الشوائب، كما كان للأزهرى والمحجوب والشريف الهندي أكبر الأثر في إقناع دول النفط العربية لتقديم الدعم المالي لكل من مصر والأردن وسوريا لتمكن هذه الدول من الصمود في وجه الضغوط الاقتصادية (132).
وفي النصف الثاني من يوليو 1967 عقد مؤتمر مصغر في القاهرة حضرته الجزائر والعراق ومصر والسودان، وطرح فيه المؤتمر برمتة، فاقترح السودان ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي، بسبقه مؤتمر وزراء الخارجية العرب لوضع أجندته المؤتمر الذي تقرر أن يحضره الملوك والرؤساء، فاقترح الرئيس إسماعيل الأزهري أن يكون مقر تلك المؤتمرات في الخرطوم، ووافق الجميع على ذلك، وأنعقد مؤتمر وزراء الخارجية في الخرطوم وأصدر توصيات هامة لتقدم المؤتمر القمة. وعقدت جلسة الافتتاح للقمة العربية في دار البرلمان السودانى، وترأس الجلسة الأزهري، ولم تطل الجلسة حيث انتقلت الجلسات بعد ذلك داخل البرلمان إلى جلسات محلية، وكان الفرض من علنية الجلسة الأولى. كما عبر الرئيس أزهري، وهو إعلان أن الأمم العربية مصممة على الوحدة والتصرف رغم الهزيمة (134).

وبعد عودة الرئيس عبد الناصر إلى مصر طلب من وزير الإعلام السوداني في ذلك الوقت أن يبلغ الأزهرى: "بائنا أسانا التقدير بالنسبة له وللظروف التي كانت تحيط به عندما أعلن استقلال السودان، وقد لا يكون هذا خطأً ولكن خطأ أولئك الذين أوكلت إليهم أمر السودان (135).

وعلى الرغم من كل ذلك فقد استطاع الشعب السوداني في صباح يوم 25 مايو 1969 على صوت المارشات العسكرية في الميناء، ثم سمعوا المذيع ينوه إلى أن العقيد جعفر محمد نميري سوف يذهب عليكم بياني هاماً، وأذاع جعفر نميري بيان الانقلاب الأول، وبدأت حملة اعتقالات واسعة شملت
قيادات الأحزاب السياسية مثل الرئيس إسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محجوب رئيس الوزراء ووضعوا في الإقامة الجبرية، وهكذا استطاعت حركة 25 مايو أن تسيطر على السودان بواسطة انتقلاب عسكري(117).

ولقد اقترن إقامة الحكومات العسكرية بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود قاسية على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدني وحل البرلمان (117).

واتهم محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السوداني الرئيس جمال عبد الناصر بأنه وراء انتقلاب جعفر نميري (118).

ويذكر حسن عوض الله وزير الداخلية قبل انتقلاب مايو 1969: "بأنه رفع تقريراً للأزهرى عن تنظيم الضباط الأحرار في السودان ومحاولة الاعداد للانقلاب، وأوضح للأزهرى تدخل القوى الحاكمة بمصر في الاعداد للانقلاب، واعتقل الأزهرى أن اتصالا عاجلا وسريعا بجمال عبد الناصر قد يكشف الخطة ويؤدي لتدخله للمدخل في المضي في التدبير.

وبتاريخ 21 مايو أرسل الأزهرى الأستاذ صالح محمد المبعوث الشخصي للرئيس إسماعيل الأزهرى لمقابلة عبد الناصر ليتدارك موقف بكف رجائه عن المضي في المخطط المرسوم بعد أن تم كشفه، وكان يجد الطريق سهلا في كل مرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر لكن في هذه المرة وجد الطريق مسدودا ولا يقوى لونا من المまとلة إلى أن حل يوم 25 مايو شأعيد للخطرة.

واتهمت الحكومة العسكرية الجديدة الرئيس السوداني الراحل إسماعيل الأزهرى بالعديد من الاتهام منها أنه أثرى من وراء منصبه رئيسا للجليف السيادة إلى الحد الذي أتاح له ارتداء البدل الشاركسكيني البيضاء،

- 179 -
وتشييد الطابق الثالث بمنزله في أم درمان، وصدرت الأوامر باعتقال الرئيس إسماعيل الأزهرى اثناء لشبيته الكاسحة (١٢٠).

وأطلع الباحث على عدد من الوثائق تدل على براءة الرئيس السوداني الراحل إسماعيل الأزهرى من هذه التهم، وأن هذه البداية كانت هدية من أصدقائه المصريين والسودانيين المقيمين في مصر، كما أن عددا من المقاولين من أعضاء الحزب الوطني تطوعوا من همهم الخاص ببناء الدور الثالث (١٧١).

وفي صباح يوم ٢٥ مايو أخذت الدبابات تحاصر بيت الرئيس الراحل إسماعيل الأزهرى الذي عكف على تلاوة القرآن الكريم، وتم اعتقاله وتقل إلى سجن كوير مع خضير حمد، وأمضى إسماعيل الأزهرى أيامه في السجن في الصلاة وتلاوة القرآن، ثم في مراجعة خرائط السودان التي حملها معه مدققاً على الحدود مع كل دولة مجاورة (١٢٢).

ويعتبر الكثير من رواد الحركة الوطنية ونواب البرلمان السوداني (من برلمان ١٩٥٣ وحتى برلمان ١٩٦٨) ومنهم الشريف زين العابدين الهندى عضو الحزب الاتحادى وعضو البرلمان عام ١٩٦٨ عن دائرة سنار أن يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ هو يوم مشهور في تاريخ السودان (١٧٣).
الهوامش

1- عبد المجيد أبو حسبيو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ج 1، القاهرة، 1987، ص 94.

2- رأفت الشيخ: مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، 1977، ص 412.


4- إبراهيم حاج موسى: التجربة الديمقراطية في السودان، دار المالم، الكرنفال، 1970، ص 55.

5- الصادق المهدي: جهاد في سبيل الاستقلال، دار الصحف الاستقلالية، الكرنفال، 1956، ص 49.

6- سامي مهران: حكايات برانية، (1862-1952)، 1، القاهرة، 1999، ص 181.


9- عبد الرحمن على طه: السودان للسودانيين حقائق ووثائق، مطبعة شركة الطبع والتنشر، أم درمان، 1955، ص 163.

10- حضور حمد: الاستقلال وما بعده، مكتبة الشرق والغرب، القاهرة، 1986، ص 171.

11- أرسلت مصر قبل الثورة ببعثة برانية للوساطة بين الفرقيين، انظر: خطاب من الأزهر إلى النحاس باشا رئيس الوزراء بتاريخ 5 يوليو 1951، محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة.

12- مصطفى كمال عبد المنعم محمد: الأحزاب السودانية وموقفها من قضية السودان، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة، 1993، ص 115.

13- حضور حمد: مرجب سابق، ص 171.

14- حضور حمد: مرجب سابق، ص 171-172.


17- رئاسة مجلس الوزراء: اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بتاريخ 12 فبراير 1953 بشأن الحكم الذاتي وتحرير المسير للسودان، القاهرة، 1953.

18- مصطفى كمال عبد المنعم محمد: مرجب سابق، ص 115-116.

- 181 -

20 - أحمد سليمان: ومنشأها خطأ، ج 1، دار الفكر، الخرطوم، 1986، ص 17.

21 - أحمد رشدي صالح: مسألة السودان، القاهرة، 1947، ص 32.

22 - خضر حمد: مرجع سابق، ص 179.


26 - محمد سعيد محمد الحسن: مرجع سابق، ص 51-57.

27 - وثائق وزارة الخارجية المصرية محمَّدة رقم 300، رقم الملف 1/1947/1948.


30 - عبد المجيد أبو حمبو: مرجع سابق، القاهرة، 1987، ص 149.


32 - وانظر أيضاً:


34 - وثائق وزارة الخارجية المصرية محمَّدة رقم 3، ملف رقم 1/1947/1948.

35 - مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد 21، بتاريخ 24/12/1951.

36 - ماضب، مجلس النواب، اجراءات الدورة الأولى، جلسة بتاريخ 1 يناير 1954.

37 - Niblock, Tim: op. cit, p.206


40 - خضر حمد: مرجع سابق، ص 185.

41 - بشير محمد سعيد: إدارة السودان في الحكم الثنائي، الخرطوم، 1888، ص 126-130.
46 - محمد نجيب كلمتي للتاريخ، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1981، ص 118.
47 - خضر حمد: مرجع سابق، ص 183.
48 - خضر حمد: مرجع سابق، ص 184.
51 - محمد عمر بشير تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الخرطوم، ص 33.
52 - محمد محمود: مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، القاهرة، 1993، ص 308.
53 - بشير محمد سعيد: مرجع سابق، ص 134.
56 - محمد عبد الحميد أحمد الحاجي: مرجع سابق، ص 356.
57 - بشير محمد سعيد: مرجع السابق، ص 139.
58 - جمال شقيرة: مرجع سابق، ص 220.
59 - خطاب من صلاح سالم إلى السيد على البيرغتى، برقم 16/12/1979، مجموعة السودان، مكتبة جامعة الخرطوم.
60 - عبد العظيم رمضان: أحكام الاستعمار المصري للسودان، القاهرة، 1988، ص 174 - 175.
61 - محمد محمود مرجه مرجع سابق، ص 205.
62 - تقرير عن السودان، مرفع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول إهودة اللواء صالح حرب من السودان، ص 55/105، 12 سري جدا.
63 - محمد محمود مرجه مرجع سابق، ص 224 - 225.
64 - 183.
1989/1/1
16- محسن محمد: مرجع سابق، ص 270.
17- المرجع السابق، ص 270.
18- خضر حمد: مرجع سابق، ص 201، 202.
19- محسن محمد: مرجع سابق، ص 282.
21- وهي قصيدته عنوانها إلى نجيب في عياليته جاء فيها: يا صاحب القلب الكبير تحيه من أمة أوليتها الإحساناً
22- أنظر: مصطفى محمد الحسن: رجال وسياسات في الحركة الوطنية، الخرطوم، 1987، ص 76.
23- خضر حمد: مرجع سابق، ص 205، 204.
26- محسن محمد: مرجع سابق، ص 270.

United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, (Subject US Policy Towards the Sudan) Washington, August 16, 1955

18- محسن محمد: مرجع سابق، ص 235.
22- عبد المجيد أبو حضين: مرجع سابق، ص 294.
24- مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد 287، 7/7/1956.
25- اجتماع المؤتمر الأسيوي الأفريقي في باندونج لبحث المسائل المشتركة التي تتعين
26- بلاد آسيا وأفريقيا، أنظر: سياسة مصر الاستقلالية، وثائق وبيانات، القاهرة، 1957، ص 5.
28- مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد 231.
87. مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد 29.
88. مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب العدد 31. 5 يوليو 1956.
89. مصطفى كمال عبد العزيز محمد مرجع سابق، ص 189.

Warburg, Gabriel: Egypt and the Sudan Studies in History and Politics, p. 82.
91.

El-Amin, M.N: The Emergence and Development of the Leftist Movement in the Sudan During the 1930’s and 1940’s, Khartoum, 1984, p. 120.
93.
94. عبد الفتاح أبو الفضل: مرجع سابق، ص 272.
95. محسن محمد: مرجع السابق، ص 248.
96. مصطفى عبد الرحمن الفكي: تاريخ قوة دفاع السودان، الخرطوم، 1971، ص 62.
98. خضر حمد: مرجع سابق، ص ص 277.
100. خطاب الصحفي اللبناني جبران حايك إلى يحيى الفضل وزير الشؤون الاجتماعية في 27 أغسطس 1955.
102. مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد 30. 2 يوليو 1956.

103.
104. مضايطة مجلس النواب، جلسة مجلس النواب بتاريخ 12/13/1950.
105. بشير محمود بشير: مؤتمر الخريجين، الخرطوم، 1988، ص 245.
106. جلسة البرلمان رقم 43 في دورته الثالثة بتاريخ 12/13/1950.
107. مضايطة مجلس النواب، جلسة مجلس النواب بتاريخ 12/13/1950.
108. خضر حمد: مرجع سابق، ص ص 239 - 240.
109. جلسة البرلمان يوم الاثنين 12/13/1950، رقم 43 الدورة الثالثة.
110. أحمد محمد شامو: مرجع سابق، ص 49.
111. محاضر جلسات البرلمان السودانى، جلسة رقم 53 بتاريخ 1/1/1956.
112. أحمد محمد شامو: مرجع سابق، ص 121.

113.
114. أمين التوم: مرجع سابق، ص 128.
115. أحمد حموش: مرجع سابق، ص 146.
116. خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدي 1075/7/8 أوريغينا تحت رقم 987/8.
117. محمد حسن: مر Hiệp سابق، ص 30.
118. عبد الماجد أبو حسن: مر 협سيد ص 159.
120. خضر حمد: مر ئور سابق، ص 279-277.
121. أبو حسن: مر ئور سابق، ص 160.
124. أبو حسن: مر ئور سابق، ص 162-163.
125. عبد الماجد أبو حسن: مقالات رواد الحركة الوطنية في السودان ص 12، معهد الدراسات الإسلامية والأفريقية، جامعة الخرطوم 1985، ص 126.
126. يوسف كرم: مر ئور سابق، ص 271.
127. محمد حسن: مر ئور سابق، ص 277.
128. F.O. 371/131709, Received No, JS 1015/44, April 8, 1956.
129. وثائق وزارة الخارجية المصرية محفظة رقم 12، بدون 01/12/1960/13 السودان.
130. مضابط مجلس النواب إجراءات الدورة الثالثة بتاريخ 19/11/1956 وجلسة مجلس النواب رقم 6 في 01/12/1956.
131. F.O. 371/119601, telegram No1037, August 30, 1956.
133. البخاري عبد الله: نزاع الحدود بين السودان ومصر، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، القاهرة من 12.15 مايو 1989، القاهرة، ص 507.
134. بيان السفارة السودانية بالقاهرة، نشرة رقم 9 لسنة 1958.
Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13, 1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon.
Sinada, Mamoun Mahgoub; Constitutional Development in the Sudan 1942-1956.
1.37. محمد: المرجع السابق, ص 472.
1.38. محمد حسن داود: مرجع سابق, ص 428.
1.39. جمال شقيرة: مرجع سابق, ص 196.
1.40. بسبب أزمة الحدود أكتسب حزب الأمة الانتخابات فجأة نتيجة 32 مقعداً لحزب الأمة، وحصل الحزب الوطني الائتلاف على 44 مقعداً، انظر:
1.41. محمد حسن داود: مرجع سابق, ص 446, 448, انظر أيضاً: جمال شقيرة: المرجع السابق, ص ص 196, 197.
1.42. تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان: بلوك المعلومات السوداني, ص ص 47, 58.
انظر أيضاً:
1.43. محمد حسن داود: مرجع سابق, ص 84.
1.44. اقتراح مجلس الوزراء السوداني بياناً رسمياً أكد فيه أنه أدرك المانع في منطقة حلايب من بين الأسباب التي كانت وراء الادعاء المصري على تلك المنطقة.
انظر: البخاري عبد الله: مرجع سابق, ص 507.
1.45. محمد حسن داود: مرجع سابق, ص ص 78, 85.
1.46. تقرير إدراة الشؤون الخارجية بوزارة الخارجية المرفق للرئيس جمال عبد الناصر في أواخر سنة 1957, وثائقي وزارة الخارجية المصرية, ملف رقم 744/2/2-2/1957/12.
1.48. أبو حسوب: مرجع سابق, ص ص 167, 171.
F.O. 371/131712, Received in Archives, Js 1055/7, September 19, 1958.
1.49. محمد أمين حسنين. إبراهيم المفتى. عبد المجيد أبو حسوب. حماد توفيق. على حامد: مجمع الدراسات الأجنبية والآسيوية, جامعة الخرطوم 1985, ص ص 226.
1.50. اعتراضات عبد امام لجنة التحقق في حقته مع وأصدقاءه بعد قيام ثورة أكتوبر, مرجع سابق, ص 22, يؤكد محمد أحمد العوض صحة كلام عبد.
انظر:

156. مذكرة الجبهة الوطنية إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مجموعة السودان بمكتبة جامعية الخرطوم.

157. يوسف الشريف: السودان وأهل السودان (آسرار السياسة وخفايا المجتمع)، القاهرة، ص 31-32، 1996.

158. أمين النجوم: مرجع سابق، ص 225.

159. محاضر البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) بتاريخ 5/6/1967.


162. محاضر البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) بتاريخ 5/6/1967.

163. محمد حسنين هيكل: الانفجار، دار الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990، ص 85.


165. محمد حسنين هيكل: سنوات الغياب، حرب الثلاثين سنة (1967) القاهرة، 1988، ص ص 244-246.

166. أبو حسوب: مرجع سابق، ص 158.


169. مصطفى محمد الحسن: مرجع سابق، ص 84-89.


171. محمد سعيد محمد الحسن: كيف مات الأزهر، الخرطوم، 1988، ص 8.

172. زين العابدين الشريف الهندي: قصة السودان، القاهرة، 1992، ص 199.